الباب الثاني

الإعراب والبناء

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الإعراب

أولًا: تعريفه وأنواعه ومواقعه وعلاماته

ثانيًا: الإعراب الأصلي والفرعي

ثالثًا: أبواب الإعراب الفرعي في الأسماء

الفصل الثاني: البناء

أولًا: تعريفه وأنواعه

ثانيًا: المبنيات من الأسماء

الإعراب والبناء

الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[١].

والبناء ضد الإعراب، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظًا أو تقديرًا ولا أثر يجلبه العامل في آخرها لثبات آخرها مع جميع العوامل[٢].

الفصل الأول

الإعراب[٣]

أولًا: تعريفه وأنواعه ومواقعه وعلاماته

أ- تعريفه وما يختصّ به: هو تغيير شكل آخر الكلمة نتيجة للعوامل الداخلة عليها ويكون ذلك في شيئين.

أولًا: الاسم المتمكن: وهو الذي لا يشبه الحرف وضعًا، ولا معنى، ولا افتقارًا، ولا ينوب عن معني الفعل بلا تأثرٌ[٤].

قال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴾ [العاديات: ٦]، وقال: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [الإنسان: ١].

---

(١) شرح شذور الذهب، لابن هشام (ص٣٣).

(٢) السابق (ص٦٨) «بتصرف»

(٣) الكلام عن الإعراب بمعناه الخاص وهو مقابل البناء وليس بالمعنى العام الذي يشمل إعراب المعربات والمبنيات.

(٤) سيأتي بيان ذلك في الحديث عن المبني من الأسماء.

فكلمة الإنسان رفعت بالفعل، ونصبت بالناسخ وجرَّت بحرف الجرّ وتغيّر شكل آخرها، فَضُمّ وفُتحَ وكُسِرَ، ومن ثَمَّ أطلق عليه «مُعْرَب»؛ لحدوث تغييرين في موقعه وعلامته.

لاحظ لفظ الجلالة في الآيات التالية:

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ١٠]، تجده فاعلًا مرفوعًا، ومضاف إليه مجرورًا، واسمًا لـ«إنَّ» منصوبًا، وفي قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة: ١]، تجده فاعلًا، واسمًا مجرورًا، ومبتدأ مرفوعًا واسمًا لـ«إنَّ» منصوبًا، وتأمل قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٧].

ومثلها ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: ٥٢].

وهناك آيات أُخَر شملت حالات إعراب اللفظ الجليل الثلاث الرفع «اللهُ»، والنصب «اللهَ»، والجرّ «اللهِ»[(١)].

(١) انظر: (البقرة: ٢٨٢، والنساء: ٩٤، والرعد ١١، ٣١، والحج: ٤٠، ٥٨، والنور: ٣٣، والمجادلة: ٢٢، والحشر: ٧، والمائدة: ٤).

تنبيهان:

أ- إذا كان آخر الاسم المتمكن لا يظهر عليه علامات الإعراب تنوي العلامة مقدرة عليه.

مثال كلمة «مرضى» تقدر عليها الضمة في ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠] والفتحة في ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ ﴾ [النساء: ٤٣] والكسرة في ﴿ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرۡضَىٰ ﴾ [التوبة: ٩١].

وتستطيع أن توازن بين الأثر الظاهر والمقدر من خلال الحياة الدنيا فـ«الحياة» يظهر عليها الأثر، و«الدنيا» يقدّر عليها.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ ﴾ [غافر: ٣٩]، وقال: ﴿ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الأعلى: ١٦]، وقال: ﴿ وَفَرِحُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الرعد: ٢٦].

ب- هناك كلمتان في لغة العرب تتبع فيها حركة الحرف قبل الأخير حركة الحرف الأخير فيظهر الأثر على الحرفين معًا، وتحسب العلامة للحرف الأخير وهما «ابْنُم» و«امرؤ».

قال تعالى: ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، وقال: ﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ ﴾ [مريم: ٢٨]، وقال: ﴿ كُلُّ ٱمۡرِيٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ ﴾ [الطور: ٢١].

ثانيًا: الفعل المضارع الذي لم يباشر نون التوكيد ولا نون النسوة[(١)].

قال تعالى: ﴿ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وقال: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال: ﴿ إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ ﴾ [الشورى: ٣٣].

---

(١) سيأتي بيان ذلك في الحديث عن بناء الفعل المضارع.

فالفعل «يشاء» رُفِعَ لتجرده من الناصب والجازم فظهرت عليه الضمة، ونصب لسبقه بأداة نصب فظهرت عليه الفتحة، وجُزِمَ لسبقه بأداة شرط جازمة لفعلين، فظهر عليه السكون، ومن ثَمَّ فهو معرب لتغيُّر موقعه وتغيُّر علامته.

لاحظ حركة الفعل في الآيتين الآتيتين:

﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [هود: ٤٦-٤٧]، تجد في الأولى «تسأل» مجزومة، و«أعظ» مرفوع، و«تكون» منصوب، وفي الثانية «أعوذ» مرفوع، و«أسأل» منصوب، والباقي مجزوم.

وقد يتغيّر العامل ويكون الأثر مقدرًا، قال تعالى: ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

وسنفصل -إن شاء الله- عند تناول الفعل المضارع.

أنواعه:

أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم.

اثنان يشترك فيهما الاسم والفعل، وهما الرفع والنصب ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨].

والجرّ خاص بالاسم: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والجزم خاص بالفعل ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾ [محمد: ٣٨].

ولكل نوع من أنواع الإعراب موقع وعلامة.

أولا: الرفع:

وهو ركن الإسناد، فلا يتم كلام دون مرفوع ملفوظ أو مقدَّر، وهو عبارة عن تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها.

أ- مواقع الرفع. للرفع سبعة مواقع وما يتبعها من التوابع الأربعة، ستة للاسم وواحد للمضارع.

١- فيرفع الاسم إذا وقع فاعلًا ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١]، أو نائبًا عن الفاعل ﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [هود: ١١] أو مبتدأ ﴿ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ﴾ [النور: ٢٦] أو خبرًا ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ ﴾ [النساء: ٣٤]، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] أو اسمًا لكان أو إحدى أخواتها ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨] أو خبرًا لـ«إنَّ» أو إحدى أخواتها ﴿ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧١].

ويرفع تابع هؤلاء الستة، نعتًا ﴿ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أو توكيدًا ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ ﴾ [هود: ١٢٣]، ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴾ [الواقعة: ١٠] أو معطوفًا ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١] أو بدلًا ﴿ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴾ [البينة: ١-٢].

تأمل لفظ الجلالة فيما يلي:

قوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر: ٦٤] تجده فاعلًا.

قوله ﷺ: «**أتريدون أن يكُذَّبَ الله ورسولُه**»(١)، تجده نائبًا عن الفاعل.

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥٩) موقوفًا عن علي، وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس كما في

قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الزمر: ٦٢]، تجده مبتدأ.

قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ﴾ [الحشر: ٢٢]، تجده خبرًا.

قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء: ٩٦]، تجده اسم كان.

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، تجده خبر إنَّ.

فهذه ستة أمثلة لوقوع لفظ الجلالة في مواقع الاسم الستة.

٢- ويرفع الفعل المضارع إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم على الصحيح، أو لوقوعه موقع الاسم، أو كان تابعًا لغير مسبوق بناصب ولا جازم، وهاك أية بها اثنا عشر فعلًا مضارعًا مرفوعًا.

﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزۡجِي سَحَابٗا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيۡنَهُۥ ثُمَّ يَجۡعَلُهُۥ رُكَامٗا فَتَرَى ٱلۡوَدۡقَ يَخۡرُجُ مِنۡ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصۡرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ ﴾ [النور: ٤٣].

ب- علامات الرفع:

للرفع أربع علامات: واحدة أصلية وهي الضمة، وثلاث فرعية وهي الألف والواو للاسم، وثبوت النون للمضارع.

١- الضمة: وتكون ظاهرة ومقدرة في الاسم ﴿ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم ﴾ [هود: ٩٢] والفعل المضارع ﴿ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [آل عمران: ١٥٦] واجتمع

كشف الخفا (٢/ ١٠٣)عن علي مرفوعًا، قال: «وإسناده واهٍ، بل قيل موضوع»، وأخرجه الحسن بن سفيان كما في فيض القدير (٣/ ٣٧٧) عن ابن عباس يرفعه: «أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم»، وسنده كما قال ابن حجر: «ضعيف جدًّا لا موضوع».

تقديرها عليهما في مواضع عديدة منها ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، ﴿ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [ق: ٤١] ويرفع بها أشياء.

١- المفرد وما في حكمه ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص: ٢]، ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴾ [عبس: ٢٤].

٢- جمع التكسير وما في حكمه ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ ﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [يوسف: ٣٠]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [النمل: ١٨]، ﴿ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣].

٣- جمع المؤنث السالم ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ [النساء: ٣٤]، ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ [هود: ٧٨]، وما ألحق به ﴿ وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ ﴾ [الطلاق: ٤].

٤- الفعل المضارع الذي لم يتصل به ضمير رفع ساكن، وتكون ظاهرة على صحيح الآخر ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٥] مقدرة على معتل الآخر بالواو ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس: ٢٥]، أو الياء ﴿ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ﴾ [الرعد: ٢٧]، أو الألف ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠].

وقد اجتمع ما يرفع بالضمة في قوله تعالى: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ ﴾ [الحج: ٤٠].

٢- الألف: وهي علامة رفع خاصة بالمثنى ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ [الحج: ١٩]، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وما يلحق به ﴿ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٣].

٣- الواو. وهي علامة رفع لنوعين من الأسماء.

أ- جمع المذكر السالم ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٠]، وما يلحق به ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٤٦]، ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾ [الفتح: ١١]، ﴿ لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص: ٢٣].

ب- الأسماء الستة[1]: ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾ [يوسف: ٦٩]، ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [البقرة: ١٠٥].

٤- ثبوت النون، وهي علامة رفع خاصة بالمضارع المتصل به ضمير رفع ساكن «الأفعال الخمسة»، ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [هود: ٧٣].

الخلاصة:

أ- للرفع أربع علامات واحدة مشتركة بين الاسم والفعل وهي الضمة واثنتان مختصتان بالاسم وهما الألف والواو وواحدة مختصة بالأفعال الخمسة وهي ثبوت النون، وقد اجتمعت العلامات الأربع في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ ﴾ [المائدة: ٢٣].

ب- علامات رفع الاسم الثلاثة اجتمعت في قوله تعالى: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾ [النساء: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾ [الشعراء: ٦١].

---

(١) لم يرد في التنزيل مرفوعًا سوى «أب - أخ - ذو».

ج- علامتا رفع الفعل اجتمعتا في أكثر من آية منها قول يعقوب عليه السلام: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٨٦] وقول سليمان عليه السلام: ﴿ أَتَهۡتَدِيٓ أَمۡ تَكُونُ مِنَ ٱلَّذِينَ لَا يَهۡتَدُونَ ﴾ [النمل: ٤١].

ثانيًا: النصب

وهو أيضًا مما يشترك فيه الاسم والفعل، وهو عبارة عن تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها.

أ- مواقع النصب:

أولًا- الاسم:

١- يشغل الاسم المنصوب مواقع عديدة في بناء الجمل العربية، ولكنه في جميعها يندرج تحت ما يسمونه «فضلة»، أي: ليس ركنًا أساسيًا في الجملة بمعنى أنه يصح تكوين جمل مفيدة دونه لا بمعنى صحة الاستغناء عنه في تركيب الجملة التي هو فيها، ومنصوبات الأسماء، أربعة أنواع(١).

أ- المفاعيل:

وهي من مكملات الجملة الفعلية وهي خمسة أنواع:

١- **المفعول به.** سواء كان لفعل ﴿ لِيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولًا ﴾ [الأنفال: ٤٤] أو اسم فعل ﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٥] أو مصدر ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ ﴾ [البقرة: ٢٥١] أو مشتق ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وسواء كان فعله ناصبًا لواحد ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ ﴾ [الزمر: ٤٢]، أو لاثنين ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿ وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ

(١) سيأتي تناولها بالتفصيل في السِّفرين الثاني والثالث -إن شاء الله-.

عَلَيْكُمْ كَفِيلاً ﴾ [النحل: ٩١] أو لثلاثة: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ [الأنفال: ٤٣]، سواءً قُدِّم على فعله أو أُخِّر ﴿ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

٢- **المفعول المطلق**، سواء كان مأخوذًا من لفظ فعل متعدٍ ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، أو لازمٍ ﴿ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ [الطور: ١٠]، أو من مشتق ﴿ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا ﴾ [الانشقاق: ٦]، ﴿ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝٢ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝٣ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ﴾ [النازعات: ٢-٤]، وكذا ما ينوب عنه ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

٣- **المفعول لأجله**: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

٤- **المفعول فيه**، أو ظرف الزمان ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١]، والمكان ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢].

٥- **المفعول معه**، الواقع بعد واو بمعني مَعَ ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١].

ب- من صور المفعول به:

١- الاسم المنصوب على الاشتغال.

﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧-٤٨]، ﴿ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٣٢].

٢- الاسم المنصوب على الإغراء ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة: ١٣٨]، أو التحذير ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣].

٣- الاسم المنصوب على الاختصاص، كقوله ﷺ: «إنَّا -معاشر الأنبياء- لا نورث»[(١)] وحملوا عليه «المقيمين» في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

٤- الاسم المنادى المعرب: ﴿ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٤]، ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿ يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ۚ ﴾ [يس: ٣٠]، ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠].

ج- المنصوب بالنسخ:

١- **اسم إنَّ وأخواتها** ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴾ [المطففين: ٢٢]، ﴿ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ ﴾ [القصص: ٧٥]، ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ۚ ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ [الأحزاب: ٦٣].

٢- **اسم «لا» النافية للجنس المعرب**، ولم يرد منصوبًا في التنزيل ومثاله: لا طالبَ علمٍ كسول - لا راغبًا في الخير مذموم.

٣- **خبر كان وأخواتها** ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر: ٣]، ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ۗ ﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨]، ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١]، ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٣].

٤- **خبر الحروف المشبهات بـ«ليس»**.

أ- ما الحجازية ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٧٨)، والنسائي في الكبري (٦٣٠٩)، قال ابن حجر في تلخيص الحبير (٣/ ١٠٠): «إسناده على شرط مسلم».

ب- لات ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

٥- خبر كاد وأخواتها، ولا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع في محل نصب ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ [الحج: ٧٢].

د- ما ليس بمفعول ولا منسوخ وهو من المكمِّلات. وذلك ثلاثة:

١- المستثنى ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

٢- التمييز، سواء كان للنسبة «ملحوظ» ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً ﴾ [الكهف: ٣٤]، ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢]، ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، أو للذات «ملفوظ» للكيل ﴿ مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]، أو للوزن ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧]، أو للعدد ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: ٤].

٣- الحال، سواء كانت مؤسسة ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ٢١]، أو مُوَاطِّئَة ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٧]، أو مُؤَكِّدَة ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [النمل: ١٩].

ثانيًا: الفعل، أمَّا الفعل المضارع فينصب إذا سبقته أداة نصب ظاهرة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧]، ﴿ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠].

أو «أن» مضمرة جوازًا ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٢]، أو وجوبًا ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧].

وتابع المنصوب منصوب اسمًا كان ﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا ﴾ [طه: ٥٦]، ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الصافات: ١٢٥-١٢٦]، أو فعلًا ﴿ لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ

وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ [الفتح: ٩]، ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ب- **علامات النصب**، للنصب خمس علامات، واحدة مشتركة بين الاسم والفعل (الفتحة)، وثلاث مختصة بالاسم (الكسرة - الياء - الألف)، وواحدة مختصة بالفعل (حذف النون).

١- الفتحة، وهي العلامة الأصلية للنصب، وما عداها ينوب عنها فينصب بها المفرد وما في حكمه ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٠]، وجمع التكسير وما في حكمه ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ [النساء: ١]، والمضارع صحيح الآخر ﴿ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠]، أو الياء ﴿ لِيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولاً ﴾ [الأنفال: ٤٤]، ومقدرة مع الألف ﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وتكون ظاهرة ومقدرة على الاسم ﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢]، ﴿ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٤٠]، والفعل ﴿ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴾ [طه: ١٣٤]، ومثال مجيئها مُقدّرةً معهما ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ [آل عمران: ٧٣].

٢- الكسرة وهي خاصة بجمع المؤنث السالم ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود: ١١٤]، ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الكهف: ٣٠]، ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ [الصافات: ١٥٣]، وما يلحق به ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ [الطلاق: ٦].

٣- الألف، وهي خاصة بالأسماء الستة: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ ﴾ [يوسف: ٦٣]، ﴿ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾ [الرعد: ١٤]، ﴿ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٤].

٤- الياء، وهي علامة نصب لنوعين من الأسماء:

أ- المثني ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وما يلحق به ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة: ١٢]، واجتمعا في ﴿ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [هود: ٤٠].

ب- جمع المذكر السالم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وما يلحق به ﴿ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج: ٣٧]، ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١].

وقد اجتمع نصب المثني والجمع في قوله تعالى: ﴿ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩].

٥- حذف النون، وهي علامة خاصة بالأفعال الخمسة ﴿ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩].

فوائد:

أ- ياء المثني مفتوح ما قبلها، مكسور ما بعدها ﴿ وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ [البقرة: ١٢٨]، وياء جمع المذكر مكسور ما قبلها، مفتوح ما بعدها ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الحج: ٧٨].

ب- الفتحة لنصب المفرد، وجمع التكسير، والمضارع، ما لم يكن من الأفعال الخمسة، واجتمع ذلك في مواضع منها: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَـٰرَ ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، ﴿ لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [الحج: ٧٨].

ج- لم تجتمع علامات النصب جميعها في آية في كتاب الله وأقصى ما اجتمع ثلاث علامات للاسم في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [التوبة: ٦٨].

ثالثًا: الجرّ أو الخفض، وهو خاص بالأسماء فالفعل لا يجرّ، وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها.

أ- مواقعه: يجرّ الاسم في ثلاث حالات(١):

١- إذا سبقه حرف جرّ ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [الإنسان: ١].

٢- إذا وقع مضافًا إليه ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٣]، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقد جمعت الآية ثلاث مضافات متتابعة ظاهرة.

٣- إذا كان تابعًا لأحدهما ﴿ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٢]، ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ١-٢]، ﴿ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٦]، واجتمعت عوامل الجر الثلاثة في مواضع عديدة في كتاب الله.

﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾ [الناس: ٤]، ﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ﴾ [المعارج: ٣]، ﴿ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾ [ق: ٨].

---

(١) أما الجر على الجوار كقولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالكسر بدلًا من الرفع، والجر على التوهم كقول الشاعر: أَشَارَتْ كُلَيْبٍ، أي: إلى كُلَيْبٍ، فذلك يحفظ ولا يقاس عليه، وينبغي ألا تخرج آي الذكر عليه.

ب- علاماته. للجرّ ثلاث علامات

١- الكسرة، وهي علامة الجرّ الأصلية ويجرّ بها ثلاثة أنواعٍ من الأسماء.

أ- الاسم المفرد المنصرف ﴿ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ ﴾ [محمد: ٢]، ﴿ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١]، والممنوع من الصرف إذا كان مضافًا ﴿ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤].

ب- جمع التكسير المنصرف ﴿ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ﴾ [الحجر: ٤٤]، والممنوع إذا كان مضافًا ﴿ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، أو في أوله أل ﴿ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الملك: ٥]، ﴿ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴾ [المطففين: ٢٣].

ج- جمع المؤنث السالم ﴿ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ ﴾ [النساء: ٢٥]، ﴿ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ ﴾ [النور: ٢٦].

وقد اجتمع ما يجرّ بالكسرة في أكثر من موضع، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الرحمن: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٥].

٢- الفتحة، وهي علامة جرّ للاسم الممنوع من الصرف ما لم يكن مضافًا، أو في أوله «أل»: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [آل عمران: ٨٤]، ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ [الواقعة: ١٨].

٣- الياء، وهي علامة جرّ لثلاثة أنواعٍ من الأسماء.

أ- الأسماء الستة، ﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ ﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ [يوسف: ٨٩]، ﴿ لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢].

ب- المثنى ﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ ﴾ [التحريم: ١٠]، وما يلحق به ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ [النساء: ١١].

ج- جمع المذكر السالم ﴿ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ﴿ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلۡأَوَّٰبِينَ غَفُورٗا ﴾ [الإسراء: ٢٥]، وما يلحق به ﴿ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [يوسف: ١١١]، ولاحظ الفرق بين ياء الجمع وياء المثنى ونوّنهما في: ﴿ فَلِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ ﴾ [البقرة: ٢١٥].

وقد اجتمعت علامات الجر الثلاثة في أكثر من موضع في كتاب الله منها:

﴿ لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿ وَفِرۡعَوۡنَ ذِي ٱلۡأَوۡتَادِ ﴾ [الفجر: ١٠]، ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [الإسراء: ٤]، ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ١٠]، ﴿ مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ ﴾ [مريم: ٥٨]، وهناك آيات جمعت علامات وعوامل الجرّ منها ﴿ وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [النمل: ٤٤] فـ«سليمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، و«لفظ الجلالة» اسم مجرور بـ(اللام) وعلامة جره الكسرة، و«رب» نعت مجرور وعلامة جره الكسرة وهو مضاف -وبذلك اكتملت عوامل الجر الثلاثة (الإضافة/ الحرف / التبعية)- و«العالمين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبذلك تكتمل العلامات الثلاث (الكسرة / الفتحة / الياء).

وقوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ وَصِبۡغٖ لِّلۡأٓكِلِينَ ﴾

[المؤمنون: ٢٠]، ﴿ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [يوسف: ٦].

رابعًا: الجزم

وهو خاص بالفعل المضارع، فالاسم لا يجزم. وهو عبارة عن تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

أ- مواقعه: يجزم المضارع في أربع حالات:

١- إذا سبق بأداة جازمة لفعل واحد ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ [طه: ٦٨]، ﴿ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ﴾ [النور: ٢٢] ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ﴾ [يونس: ٣٩].

٢- إذا سبق بأداة شرط جازمة لفعلين. ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾ [محمد: ٧]، ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢]، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٣- إذا وقع في جواب الطلب. ﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠].

٤- إذا كان تابعًا لفعل مجزوم. ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ب- علاماته، لَمَّا كان الجزم قطعًا كانت علامته الحذف، وله ثلاث صور.

١- السكون (حذف الحركة)، وذلك مع الفعل صحيح الآخر ﴿ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سبأ: ١٢].

٢- حذف حرف العلة، وذلك مع الفعل معتل الآخر بالياء ﴿ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾ [القصص: ٧٧]، أو الألف ﴿ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ ﴾ [التوبة: ١٨]، أو الواو ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

٣- حذف النون، وذلك مع الأفعال الخمسة.

﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيۖ ﴾ [القصص: ٧]، ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآۖ ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقد جمعت العلامات الثلاث في أكثر من موضع منها ﴿ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠١]، وقد اجتمعت العلامات والعوامل في سورة هود قال تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ ﴾ [هود: ٣].

فـ«يمتعكم» مجزوم في جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون، و«يؤت» مجزوم بالعطف على «يمتعكم»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و«تولوا» مجزوم بأداة الشرط «إن»، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

ثانيًا - الإعراب الأصلي والفرعي

أ- الإعراب الأصلي

وهو استخدام علامات الإعراب الأصلية الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم، وينقسم إلى قسمين:

١- ظاهر. ٢- مقدّر.

أولًا: الظاهر: وهو ظهور علامة الإعراب الأصلية على آخر الكلمة في الاسم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٩]، ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴾ [الفرقان: ٢٩]، ﴿ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٢٥] وكذلك الفعل المضارع صحيح الآخر ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨].

ومثال اجتماع العلامات الأربع قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج: ٧٠].

ويشمل الإعراب الظاهر ثلاثة أنواع من الكلم:

أ- الاسم المفرد المنصرف غير معتل الآخر[١].

ب- الفعل المضارع صحيح الآخر[٢].

ج- جمع التكسير المنصرف غير معتل الآخر.

---

(١) سبق التمثيل له في بداية الباب بلفظ الجلالة.

(٢) سيأتي بيانه تفصيلًا في باب الأفعال.

قال تعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ ۖ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر: ٢]، ﴿ يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُواْ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ۚ ﴾ [الأحزاب: ٥].

فوائد:

١- جمع التكسير هو ما تغيّرت صورة مفرده عند الجمع، إمَّا بزيادة على مفرده ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ [غافر: ٢٨]، ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ ۚ ﴾ [التوبة: ١٠٨] أو بحذف من مفرده ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ ﴾ [ص: ٢٩]، ﴿ مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ ﴾ [سبأ: ٤٤] أو بتغيير في ضبط مفرده كـ«أَسَد» و«أُسْد»، ويشترط في جمع التكسير أن يكون له مفرد من لفظه.

٢- هناك كلمات تعامل معاملة جمع التكسير، وليست جمعًا مكسرًا على الحقيقة وهي[(١)]:

أ- اسم الجنس الجمعي: وهو ما دلّ على أكثر من اثنين، وفُرِّق بينه وبين واحده بالتاء كـ«شجر» و«شجرة».

قال تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦]، وقال: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وكَلِم وكَلِمَة. قال تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٦] وقال: ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ [الفتح: ٢٦]

(١) انظر: شرح الثمرات الجنية، لعيد الوصيف محمد (ص٨، ٩).

واجتمع مع مفرده في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [النمل: ١٨] ولا يعتبر جمع تكسير لما يلي:

أولًا- واحده اسم جنس دائمًا مخصوص بالتاء.

ثانيًا- يؤدِّي معني الجمع دون احتياج إلى تغييره إلى صيغة الجموع.

ب- اسم الجنس الأحادي: وهو ما دلّ على القليل والكثير بلفظ واحد كـ«ماء»، ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ [البقرة: ٢٢]، و«حديد» ﴿ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد: ٢٥].

ج- اسم الجمع: وهو ما دلّ على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه بل من معناه كـ«نساء» مفرده «امرأة» و«قوم» مفرده «رجل» قال تعالى: ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾ [الحجرات: ١١].

ثانيًا: المقدّر: وهو أن تكون العلامة منوية على آخر الكلمة التي تستحق الإعراب الأصلي، فتقدر الضمة على الاسم والفعل ﴿ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، ﴿ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ ﴾ [ق: ٤١]، وتقدر الفتحة أيضًا على الاسم والفعل ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ [آل عمران: ٧٣] وتقدر الكسرة على الاسم ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ ﴾ [الفتح: ١٧]، والسكون على المضارع صحيح الآخر ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [المجادلة: ١١].

وتقدر العلامة الإعرابية الأصلية فيما يلي:

١- الفعل:

أ- يقدر السكون على الفعل المضارع صحيح الآخر إذا التقى معه ساكن، ويحرّك بالحركات الثلاث.

١- بالكسرة إذا كان الساكن في كلمة أخري ﴿ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ ﴾ [هود: ٥٢].

٢- بالفتح إذا كان الساكن من أصل الكلمة في المضعف الثلاثي ﴿ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ ﴾ [المائدة: ٥٤].

٣- بالضم إذا كان الساكن من أصل الكلمة في المضعَّف الثلاثي وَوَلِيَه ضميرٌ للغائب المذكر ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩] على اعتبار «لا» ناهية، أو لمناسبة الضمة قبله، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ١٢٠] عِنْدَ مَنْ اعتبر رفع الفِعْل[(١)].

ب- تقدر الضمة على المضارع معتل الآخر بالألف للتعذر ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، والمعتلّ بالواو ﴿ وَأَدْعُواْ رَبِّى ﴾ [مريم: ٤٨]، أو الياء ﴿ إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ ﴾ [طه: ٤٠] للثقل.

ج- تقدر الفتحة على المعتل الآخر بالألف للتعذر ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٢٠].

٢- الاسم:

(أ) تقدر العلامات الإعرابية الثلاث على الاسم في حالتين:

الأولى: أن يكون الاسم مقصورًا، أي منتهيًا بألف لازمة قبلها فتحة كـ«عصا - فتى - موسى[(٢)] - مُصفًّى - مسمًّى - الأعلى - الكبرى)، فتقدر عليه العلامة للتعذر.

---

(١) سيأتي بيان ذلك في باب الأفعال.

(٢) في حال جره تقدر الفتحة، كعلامة فرعية؛ لمنعه من الصرف.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ ﴾ [الكهف: ٦٠]، وقال: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ [الشعراء: ٤٥]، وقال: ﴿ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧]، وقد اجتمعت الحالات الإعرابية للاسم المقصور على كلمة الهدى في قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٧١].

فالأولى: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره للتعذر.

والثانية: اسم إنَّ منصوب، وعلامة نصبة الفتحة المقدرة على آخره للتعذر.

والثالثة: خبر إنَّ، أو خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للتعذر.

لطيفة:

تستطيع التعرّف على علامة الاسم المقصور من حركة متبوعه أو تابعه فمثال الأول ﴿ وَفَرِحُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ ﴾ [الرعد: ٢٦]، ومثال الثاني ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٤٦].

فـ«الدنيا» الأولى تقدر عليها الكسرة والثانية تقدر عليها الضمة؛ لأنها نعت للحياة، وليس هناك ما يمنع من موافقة منعوتها في العلامة الإعرابية، وكلمة «هدى» الأولى تقدر عليها الضمة؛ لأنها مبتدأ مؤخر، ودلّ عليها المعطوف المرفوع بعدها. والثانية تقدر عليها الفتحة؛ لأنها حال أو معطوفة عليه وأيضا دلّ عليها المعطوف المنصوب بعدها.

الثانية: أن يكون الاسم مضافًا لياء المتكلِّم ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، فتقدر عليه العلامة الإعرابية لمناسبة ياء المتكلم.

فتقدر الفتحة في ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ ﴾ [القصص: ٢٥]، ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [القصص: ١٦]، وتقدر الضمة في ﴿ وَهَـٰذَآ أَخِي ﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي ﴾ [طه: ٩٦]، وتقدر الكسرة[١] أيضًا حملًا على الفتحة والضمة في ﴿ يَـٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ [الفجر: ٢٤]، ﴿ وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ ﴾ [الشعراء: ٨٦]، ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَـٰبِي ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿ ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِي ﴾ [يوسف: ٩٣].

تنبيه:

أمَّا في نحو ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾ [طه: ١٨]، ﴿ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ ﴾ [يوسف: ١٠٠] مما هو مقصور مضاف لياء المتكلم، فتقدر عليه العلامة للتعذر؛ باعتبار أصله.

ب- تقدر الضمة في حال الرفع، والكسرة في حال الجرَّ على الاسم المنقوص وهو ما انتهى بياء لازمة قبلها كسرة (الداعي - المنادي - تراضٍ - معتدٍ) فتقدر على الياء سواء أثبتت أو حذفت؛ لأجل التنوين حال تنكيرها[٢]، ويكون تقديرها لأجل الثقل، فتقدر الضمة في نحو ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢]،

---

(١) هناك رأي يرى أن الكسرة في حال الجر ظاهرة، وأن القول بتقديرها تكلُّف، وما ذكرته هو رأي الجمهور، وهو الأنسب عندي؛ لتوحيد القاعدة.

(٢) يفرق النحاة بين كون المنقوص نكرة أو محلى بـ«أل» فيُنَوَّن حال تنكيره رفعًا وجرًا، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين، وتثبت الياء حال تعريفه وتقدر عليها العلامة الإعرابية، قال تعالى: ﴿ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [ص: ٤٥]، وقال: ﴿ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الحشر: ٢]، وجاء رسم المصحف بالحذف في الحالتين «الرفع والجرّ» مع وجود «أل» على خلاف القاعدة، والرسم يحفظ ولا يقاس عليه ﴿ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٨]، ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، سواء جاء بعده ساكن ﴿ وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ ﴾ [الرحمن: ٢٤]، أو متحرك ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ ﴾ [الشورى: ٣٢]، ومذهب سيبويه: جواز الحذف عند الفواصل.

﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَأَتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤] وتقدر الكسرة في نحو ﴿ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ [غافر: ٣٢]، ﴿ عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] ومن ثمَّ يتبين لك -أيها القارئ لكتاب رَبِّه- شيئان.

أولًا: أن علامة الجرّ ليست متماثلة في نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

فـ«تراضٍ» مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، و«تشاور» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وقد وقعت الكسرة المقدرة بين ظاهرتين في قوله تعالى: ﴿ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴾ [القلم: ١٢]، فهي مقدرة على (معتد) وظاهرة على (مَنَّاع) و«أثيم».

ثانيًا: إذا فاتك التنبه إلى ذلك حال الجرّ فلا يفوتك ذلك حال الرفع؛ لأنَّ الضمة في المتبوع تعلمك أنه مرفوع، وذلك في ثلاثة مواضع في التنزيل.

الأوّل: قوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ[1] يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ[2] بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌ بِٱلنَّهَارِ ﴾ [الرعد: ١٠].

---

(١) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، فصارت الياء ساكنة ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، سكونها وسكون التنوين.

(٢) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، فصارت الياء ساكنة ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين سكونها، وسكون التنوين.

الثالث: قوله تعالى: ﴿ يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ[1] أَوۡ مُشۡرِكٞۚ ﴾ [النور: ٣].

ج- تقدر الضمة في حال الرفع، والفتحة في حال النصب على الاسم المجرور بحرف جرّ زائد.

فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾ [النساء: ٧٩] ومثال النصب ﴿ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي ﴾ [القصص: ٣٨].

وقد اجتمع الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ[2] وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ[3] ﴾ [المؤمنون: ٩١]، أي: ما اتخذ الله ولدًا، وما كان معه إِلَهٌ، فدخل حرف الجر؛ لتأكيد معنى النفي.

تنبيه:

١- يجوز في متبوع المجرور بحرف زائد الجرُّ على اللفظ ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، والرفع على المحل ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وكذا النصب ﴿ تُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ ﴾ [الحج: ٢٣] وعليه قرئ تواترًا «غيرِه» بالجرِّ و«غيرُه» بالرفع.

---

(١) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، فصارت الياء ساكنة ثم حذفت لالتقاء الساكنين سكونها وسكون التنوين.

(٢) ولد: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(٣) إله: اسم كان مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

٢- يفرَّق بين حرف الجر الزائد والأصلي باستقامة الكلام مع حذف الزائد[١] وعدم استقامته مع حذف الأصلي، ويمكنك التأكد من خلال الآيتين التاليتين:

﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ ﴾ [التوبة: ٩١] أي: لَيْسَ عَلَى الْمُحْسِنِينَ سَبِيلٌ، فالأول «على» لا يجوز حذفه؛ لأنه أصلي.

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ ﴾ [الزمر: ٣٦] أي: أليس الله كافيًا، وهناك ضوابط لكل منهما ستأتي في حينها -إن شاء الله-.

د- وتقدر الفتحة كعلامة فرعية لجر الممنوع من الصرف على نوعين من الأسماء.

١- الأعلام المقصورة الممنوعة من الصرف ﴿ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾ [القصص: ٧٦]، ﴿ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ﴾ [المائدة: ٧٨]، ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ ﴾ [طه: ٧٧].

٢- صيغ منتهي الجموع المنقوصة ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر: ٢]، ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ [الحاقة: ٧].

تنبيه:

أولًا: الكلمات المحكية تقدر عليها العلامات الإعرابية سواءً كانت مفردة أُريدَ لَفْظَها، فيكون لها محل من الإعراب كقوله ﷺ: «**فإنّ لَوْ تفتح عمل الشيطان**»[٢] فـ«لو» اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع

---

(١) ويبقى الإعجاز البياني للقرآن حال الإثبات بحيث لا يستوي الذكر والحذف، ويبقى مصطلح الزيادة بمعنى عدم التأثير على الموقع الإعرابي، لا بمعنى صحة الاستغناء عنه، وكره البعض هذه التسمية وأطلقوا عليه حرف صِلة، أو تأكيد.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

من ظهورها الحكاية. أو جملة تامة كقوله ﷺ: «**أفضل الذكر لا إله إلا الله**»[١] فـ«لا إله إلا الله» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، وقوله: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**»[٢] فـ«لا حول ولا قوة إلا بالله» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة. ويلحق بالحكاية المصدر المؤول -وسيأتي بيانه- فيقال: مرفوع، منصوب، مجرور، ولا يقال: في محل رفع، أو نصب، أو جر.

ثانيًا: تبيَّن لك أنَّ تقدير العلامة يكون للتعذر، أو الثقل، أو المناسبة، أو اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو حركة الحكاية.

ب- الإعراب الفرعي

وهو إعراب الكلمات المعربة بعلامات إعرابية تنوب عن العلامات الأصلية تسمّى بالعلامات الفرعية، والعلامات الفرعية نوعان حركات وحروف، وتكون في الأسماء والفعل المضارع.

أولًا: الأسماء.

أ- نيابة حرف عن حركة، وذلك في ثلاثة أنواع من الأسماء.

١ - **الأسماء الستة**، فتنوب الواو عن الضمة رفعًا ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤] والياء عن الكسرة جرًا ﴿إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١] والألف عن الفتحة نصبًا ﴿يَٰٓأَبَانَا﴾ [يوسف: ٩٧].

٢- المثنى، فتنوب الألف عن الضمة رفعًا ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢]، والياء عن الكسرة جرًا ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]، وعن الفتحة نصبًا ﴿جَعَلْنَا

(١) أخرجه الترمذي (٣٣٨٣)، وابن حبان (٨٤٦)، والحاكم (١٨٣٤)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».
(٢) أخرجه البخاري (٣٩٦٨)، ومسلم (٢٧٠٤).

لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٢].

٣- جمع المذكر السالم، فتنوب الواو عن الضمة رفعًا ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، والياء عن الكسرة جرًا ﴿ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٠٣]، وعن الفتحة نصبًا ﴿ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البروج: ١٠].

ب- نيابة حركة عن حركة وذلك في نوعين من الأسماء.

١- ما جمع بالألف والتاء (جمع المؤنث السالم)، فتنوب فيه الكسرة عن الفتحة في حال النصب ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٥].

٢- الممنوع من الصرف، فتنوب فيه الفتحة عن الكسرة في حال الجرّ ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩]، واجتمعت نيابتهما في: ﴿ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣: ٤٦] فجاءتا مجرورتين ومنصوبتين وضبطهما واحد.

ثانيًا: الفعل المضارع[(١)]:

أ- معتل الآخر: يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن حذف الحركة (السكون) ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: ٣٧]، ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ ﴾ [التوبة: ٦٦].

ب- الأفعال الخمسة، ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة ﴿ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢]، وتجزم بحذف النون نيابة عن السكون ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]، وتنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤].

وإليك التفصيل لأبواب الإعراب الفرعي في الأسماء.

---

(١) سيأتي بيانه -إن شاء الله- في باب الأفعال.

نيابة الحروف عن الحركات

أولاً- الأسماء الستة[١]

تعريفها:

هي أسماء معينة استخدمها العرب معربة بالحروف نيابة عن الحركات، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء، وذلك بشروط.

وهذه الأسماء هي: أب، أخ، حم[٢]، ذو، فو.

وللعرب فيها ثلاث لغات:

اللغة الأولى: لغة التمام

وبها جاء التنزيل وهي الإعراب بالحروف عند توفر الشروط.

قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٣] [يوسف: ٨]

فـ«أخوه» معطوف مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة، و«أبينا» اسم مجرور بـ«إلى» وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و«نا» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

---

(١) اشتهر على الألسنة مصطلح الأسماء الخمسة دون الستة؛ لأن السادس وهو (هن) استخدم بلغة النقص، وشاهده من الحديث قوله ﷺ: «فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ» رواه الإمام أحمد من حديث أبي بن كعب. (٢١٨٣٤ – تحفة ٦٧ – معتلى ٦٦).

(٢) هذا اللفظ لم يرد في التنزيل، وورد في فصيح كلام العرب.

(٣) هذه الآية الوحيدة في التنزيل التي جمعت الحالات الإعرابية الثلاث للأسماء الستة.

و«أبانا» اسم إن منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«نا» ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

ولهذه الأسماء شروط عامة يجب توافرها في جميعها لتعرب بالحروف وهي:

- أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلِّم.

أولًا: أن تكون مفردة: فإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى، **فترفع بالألف،** قال تعالى: ﴿ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ ﴾ [النساء:١١]، وقال: ﴿ تَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [المائدة: ٩٥]، وقال: ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ ﴾ [الكهف: ٨٠]، **وتنصب بالياء،** قال تعالى: ﴿ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ ﴾ [يوسف: ٩٩]، وقال: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال: ﴿ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [الطلاق: ٢]، **وتجر أيضًا بالياء،** قال تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ ﴾ [يوسف: ٦].

وإن كانت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة؛ **فترفع بالضمة،** قال تعالى: ﴿ قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٥٨]، **وتنصب بالفتحة،** قال تعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾ [الحجر: ٤٧]، **وتجر بالكسرة،** قال تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ وَإِخۡوَٰنِهِمۡ ﴾ [الأنعام: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف: ٧]، وقال: ﴿ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [إبراهيم: ٩].

وقد اجتمع الرفع والجر والنصب في قوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ ﴾ [الأحزاب: ٥].

وقد اجتمع التثنية والجمع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ ﴾ [الحجرات: ١٠].

ثانيًا: أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة.

فنقول: هذا أُخَيٌّ لِي، ورأيت أُخَيًّا لي، ومررت بأُخَيٍّ لي[(١)]. ونقول: قال أَبَيٌّ، وذهبت إلى أبيٍّ، وفي الحديث الشريف: أنَّ أُبَيًّا[(٢)].

ثالثًا: أن تكون مضافة، فلو لم تكن مضافة أعربت بالحركات الظاهرة.

قال تعالى: ﴿ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ ﴾ [يوسف: ٥٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ۚ ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾ [يوسف: ٧٨].

رابعًا: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فلو أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة؛ رفعًا، وجرًا، ونصبًا.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ ﴾ [القصص: ٢٥].

أبي: «أب» اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وقال تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾ [يوسف: ٨٠]

أبي: «أب» فاعل للفعل «يأذن» مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

---

(١) باعتبار تصغيرها نوّنت، لا باعتبار الإضافة إلى ياء المتكلم -لأن نطقها واحد- وإلا امتنع التنوين طبعًا.

(٢) مسند الإمام أحمد من حديث أبي بن كعب. (٢١٦٨٣).

وقال تعالى: ﴿ ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى ﴾ [يوسف: ٩٣]

أبي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للمناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وورد ذلك في مواضع كثيرة في القرآن الكريم في لفظتي «أخي» و«أبي».

وأيضًا إذا كانت جمعًا مضافًا لياء المتكلم كقوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [يوسف: ٣٨].

تنبيه:

فقد العلامة الإعرابية يفسح المجال لتعدد أوجه الإعراب، ومن ثم نجد معربي القرآن والنحاة يعددون أوجه الإعراب في المضاف إلى ياء المتكلم فيجعلونه محتملًا للرفع والنصب، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص: ٢٣] فالرفع على الخبرية لـ (إنَّ)، والنصب على البدل من (هذا) التي هي اسم (إنَّ)[(١)].

ويجعلونه محتملًا للرفع والنصب والجرِّ في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ﴾ [المائدة: ٢٥] [(٢)].

وأرى أن ذلك وإن جاز صنعةً إلّا أنَّ به تكلفًا من ناحية المعنى.

---

(١) يرى ابن عاشور ترجيح الخبرية؛ لأنَّ فيه زيادة استفظاع اعتدائه عليه، وأرى -والله أعلم- ترجيح البدلية؛ لأنه لا يهدف إلى الإخبار عنه بأنه أخوه. انظر التحرير والتنوير (٢٣/ ٢٣٥).

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ت: د/ عبد الفتاح بحيري، (١/ ٢١٧).

فهل يصح معنى (**لا أملك أنا وأخي إلا نفسي**) فيكونا مالكين لنفس واحدة، ليكون مرفوعًا بالعطف على فاعل أملك؟ وإن جاز على تقدير المجوزين: ولا يملك أخي إلا نفسه؛ لأَمْنِ اللبس أو على الابتداء والخبر محذوف.

وهل يصح (**لا أملك إلا نفسي ونفس أخي**) ليكون مجرورًا بالعطف على الضمير المتصل المجرور؟ هذا فضلًا عن أنَّ ذلك محل خلاف شهير بين النحاة[١].

فالمتبادر للذهن أنه منصوب عطفًا على نفسي، والتقدير: (أَمْلِكُ نفسي وأَمْلِكُ أخي)، ولا أملك إلا أخي مع ملكي لنفسي دون غيرنا[٢].

وهناك شروط خاصة لكلمتي «**فو**» و «**ذو**» وهي:

أولًا: «**فو**»:

- يشترط أن تكون خالية من الميم، فإذا كانت (فم) أعربت بالحركات الظاهرة. فيقال: هذا فَمُكَ، وافتح فَمَكَ، وضعها في فَمِكَ، وفي الحديث «**لخلوفُ فمِ الصائمِ أطيب عند الله من ريح المسك**»[٣].

- ولم ترد بالميم في كتاب الله، ووردت المستوفاة للشروط في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ ﴾ [الرعد: ١٤]، وفي الحديث قول النبي ﷺ: (**حَتَّى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا فِي فِيِّ امْرَأَتِكَ**)[٤].

---

(١) وإن كنت أجزم بفصاحته بقراءة حمزة {واتقوا الله الذي تسَّاءلون به والأرحام} [النساء: ١] بخفض الميم. وسيأتي بيان الخلاف في باب العطف في السفر الثالث -إن شاء الله-.

(٢) انظر: الدر المصون (٤/ ٢٣٤، ٢٣٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٧٩٥)، ومسلم (١١٥١).

(٤) رواه الإمام البخاري في باب الوصايا (٢٧٤٢)، وفي باب النفقات (٥٣٥٤).

ثانيًا: «ذو»

ولها شرطان:

١- أن تكون بمعنى صاحب[(١)]. ٢- أن تكون مضافة لاسم ظاهر[(٢)].

نماذج للأسماء الستة المستوفاة للشروط:

أ- الرفع: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣]، ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠][(٣)]، ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾ [يوسف: ٦٩]، ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج: ١٥].

ب- الجرّ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٨٣]، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾ [القصص: ٣٥]، ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿ مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ [يوسف: ٨٩].

ج- النصب: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٤]، ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٤]، ﴿ وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ ﴾ [الأحقاف: ٢١]، ﴿ قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ ﴾ [يوسف: ٩٧]، ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

---

(١) احترازًا من «ذو» الموصولة التي في قولهم: (بئري ذو حفرت، وذو طويت)، ولم ترد «ذو» الموصولة في القرآن الكريم.

(٢) بعض المتأخرين يرى جواز إضافتها للضمير، وقد استعمل ذلك الأشموني في كتابه «منار الهدي في بيان الوقف والابتداء» في قوله «ولا على الحال دون ذِيها» انظر: (ص١٧)، وهو خلاف الفصيح، ولم يرد في القرآن.

(٣) سيأتي الفرق بين آيتي سورة القلم وسورة البقرة في باب كان وأخواتها في السفر الثاني - إن شاء الله-.

فوائد:

أولًا: كلمتا «أب» و «أخ» لم يردا مضافتين إلى اسم ظاهر منصوبتين إلّا في الموضع الذي ذكرته، ووردت كلمة «أب» مجرورة في قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١].

ثانيًا: لأن «ذو» بمعنى صاحب، فهي اللفظة الوحيدة من الأسماء الخمسة التي تصلح أن تقع صفة لما قبلها، لتأويلها بالمشتق.

قال تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٤]، وقال جل شأنه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وقال سبحانه: ﴿ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴾ [الرحمن: ١٢] وبذلك تستطيع أن تفرق بين ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وبين ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. فالأولى وصف للمضاف إليه «ربك»، والثانية وصف للمضاف «وجه».

ثالثًا: كلمة «ذو» هي التي جمعت جمع تصحيح إلحاقًا بجمع المذكر السالم، قال تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وبعض العرب يجري ذلك على «أب» و«أخ» فيقولون: «أبون، وأبين» و«أخون وأخين»، وهي لغة شاذة.

رابعًا: وردت الألفاظ «ذو» و «أب» و «أخ» كثيرًا في القرآن الكريم، واعلم أنها إذا كانت مستوفاة للشروط فعلامتها تحدد كونها مرفوعة، أم منصوبة، أم مجرورة، وعليك بعد ذلك أن تحدد سبب الرفع، أو النصب، أو الجرِّ.

اللغة الثانية: لغة القصر

وهي إلزام الأسماء الستة الألف نصبًا ورفعًا وجرًا، ومعاملتها معاملة الاسم المقصور؛ فتعرب بالحركات المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر،

وعليها قول العرب (مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ)[١] فالقياس (أخوك)؛ لأنها مبتدأ مؤخرٌ[٢]. وعليها الشاهد المشهور:

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا

فالقياس: (وأبا أبيها) لأجل الإضافة. وهذه اللغة لم ترد في القرآن الكريم.

اللغة الثالثة:لغة النقص

وهي حذف حرف الإعراب (الواو – الألف – الياء)، ووضع الحركات على الحرف الأخير، وسميت النقص لحذف حرف من الكلمة، وعليها الشاهد المشهور:

بأبِـــه اقْتَـــدَى عـــديٌ في الكـــرم ومـــن يـــشابه أَبَـــه فـــما ظَلَـــم

وهي مشهورة في «هن» ولم ترد في القرآن الكريم.

تطبيق

أ- أعرب ما لُوِّن بالأحمر فيما يلي:

قال تعالى: ﴿ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف: ٥٩].

قال تعالى: ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ ﴾ [يوسف: ٨١].

قال تعالى: ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٩٤].

ب- استخرج الأسماء الستة من سورة يوسف وبين حكمها.

---

(١) يذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك لحن، والصواب أنها لغة من لغات العرب. انظر: أليس الصبح بقريب، للطاهر ابن عاشور، (ص١٩٢).

(٢) ولا يصح أن تكون نائب فاعل؛ لعدم اعتماد الوصف على شيء. انظر: التصريح للشيخ خالد الأزهري (١/ ٢٢٦).

ثانيًا - المثنى

تعريفه: هو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون في **حالة الرفع** ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ﴾ [الحج: ١٩]، ﴿ وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٤٦]. أو ياء ونون مفتوح ما قبلهما، مع كسر النون في حالتي **الجر**: ﴿ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ﴿ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ ﴾ [الزخرف: ٣١]، **والنصب**: ﴿ وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ ﴾ [الكهف: ٣٢]، واجتمعا في ﴿ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ﴾ [سبأ: ١٦].

واجتمع الرفع والنصب في قول الله تعالى: ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ ﴾ [الكهف: ٨٠]، وفي قوله عز وجل: ﴿ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

واجتمع الرفع والجر في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَتِ ٱلۡفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ ﴾ [الأنفال:٤٨].

ولم تجتمع الحالات الثلاثة إلا في آية الكلالة: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ[(١)] فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ[(٢)] مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ[(٣)] ﴾ [النساء: ١٧٦].

*** وشرطه:**

أن يكون صالحًا للتجريد، والعطف على مثله اتفاقًا، وله شروط أخر اختلافًا، ومن ثم ألحقوا به ألفاظًا أعربت إعرابه ولم تتوفر فيها شروطه. فمنها:

---

(١) خبر «كان» منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بالمثنى.

(٢) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.

(٣) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنى.

أولاً- اثنان واثنتان؛ لأنهما لا يجردان ويلحقان مفردين **رفعًا:** ﴿ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، **ونصبًا:** ﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا ﴾ [يس: ١٤]، ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [النحل: ٥١]، **وجرًا:** في قوله تعالى: ﴿ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ [التوبة: ٤٠].

ومركبين رفعًا: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا ﴾ [التوبة: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا ﴾ [البقرة: ٦٠]، **ونصبًا:** في قوله تعالى: ﴿ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا ﴾ [المائدة: ١٢] وفي قوله جل وعلا: ﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗا ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ولم يردا في التنزيل مجرورين مركبين، ولم يردا مضافين كـ «ثنتا حَنْظَلٍ».

ثانيًا- كلا وكلتا؛ لأنهما مثنيان معنى مفردان لفظا، بدليل ﴿ ءَاتَتۡ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣] فلا زيادة فيهما، وشرطهما أن يتصلا بضمير ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٣] فـ«كلاهما» معطوف مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالمثنى وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة، فإن لم يتصلا بضمير أُعرب إعراب الاسم المقصور بالحركات المقدرة رفعًا ونصبًا وجرا. قال تعالى: ﴿ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]، فـ«كلتا» مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر.

تنبيهات وفوائد:

أولًا: زاد ابن مالك وتبعه السيوطي ألفاظًا أُخر كملحقات منها ﴿ كَرَّتَيْنِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤] لإرادتها التكثير.

ومنها: ﴿ أَخَوَيْكُمْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٠] لأنهما في المعنى جمع.

ومنها ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء: ١١]، ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ [الكهف: ٨٠]، ومنها البحران في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ [فاطر: ١٢]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ [الرحمن: ١٩]، لأن ذلك على سبيل التغليب للأشرف، في الأبوين وللأعظم في البحرين، فالأبوان الأب والأم، والبحران العذب والمالح فهو لا يصلح لعطف مثله عليه.

ثانيًا: اختلفوا في مثنى الإشارة والموصول لأن الأصل فيهما البناء، فهي صيغ وُضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦] وقال عز وجل: ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت: ٢٩]، وقال عن لسان شعيب عليه السلام: ﴿ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [القصص: ٢٧]، وقال: ﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾ [الحج: ١٩]، وفي طه: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] على قراءة أبي عمرو (هَذَيْنِ).

واختلفوا فيما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه، وجعل الفراء منه قول الله تعالى: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٤٦] واختلفوا في تثنية اسم الجمع، والصحيح جوازه، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال: ﴿ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران:١٥٥].

وهذه الكلمات التي ألحقها ابن مالك والسيوطي أو اختلف فيها بين النحاة يطلق عليها مثنى بمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يطلق على اسم الجمع جمع، ولذا يقتصر في الملحقات بالمثنى على «كلا – كلتا»، و«اثنان – اثنتان».

ثالثًا: المقصور عند تثنيته، تقلب ألفه ياء رفعًا كما في قوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ [المائدة: ١٠٧].

وجرًا كما في قوله تعالى: ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١].

وجرًا ونصبًا في قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، فالأولى معطوف منصوب، والثانية مضاف إليه مجرور.

رابعًا: ثنيت (ذو) على ذوا و(ذوي). قال تعالى: ﴿ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقال جل وعلا: ﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢].

خامسًا: ليس من المثنى ﴿ صِنْوَانٌ ﴾ [الرعد: ٤] و﴿ قِنْوَانٌ ﴾ [الأنعام: ٩٩]. لتنوينهما دليلًا على إفرادهما، وإن جاز في غير القرآن كونهما مثنى «صنو» و«قِنو».

سادسًا: من العرب من يلزم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًا، وذلك على غير لغة التنزيل، ولا حجة لمن ادعى أن منه قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد (إنَّ) ورفع هذان في قراءة الأكثرين، وقول الحبيب ﷺ: «**لاَ وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**»[1]. لتطرق الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال.

وثنيت «ذات» على «ذواتا – ذَوَتَى» قال تعالى: ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٨]، وقال: ﴿ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ [سبأ: ١٦].

---

(١) أبو داود: (١٤٣٩).

سابعًا: تحذف نون المثنى عند الإضافة، قال تعالى: ﴿ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١١].

ثامنًا: إذا اجتمع مذكر ومؤنث غُلِّب المذكر «الأبوان - الأبوين» وعليه جميع ما في التنزيل عدا موضع سورة يوسف ﴿ عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [يوسف: ٦]؛ لأن المراد بهما الأب والجد، والعرب تطلق الأب على العم والجد قال تعالى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] وهم جد يعقوب وعمه وأبوه، وإذا اجتمع مفرد ومركب غُلّب المفرد فيقولون: «العُمَرَان» على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-.

تاسعًا: عند تثنية المركب الإضافي يُثَنَّى الجزء الأول منه فيقال: «حضرَ عبدَا اللهِ»، «رأيت عَبْدَي اللهِ»، و«جاء أبوا بكرٍ»، و«رأيت أَبَوي بكرٍ».

ثالثًا - جمع المذكر السالم

تعريفه: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون على مفرده.

فهو **جمع** للدلالة على أكثر من اثنين.

و**مذكر** لأن مفرده لا يكون إلا مذكرًا.

و**سالم** لأن صورة مفرده لا تتغير عند الجمع؛ فكلمة (مؤمنون) أو (مؤمنين) بعد حذف الزيادة تصبح (مؤمن).

وبذلك يعلم أن (الشياطين) و(المساكين) جمع تكسير، وليست جمع مذكرٍ سالما لأن المفرد (الشيطان) و(المسكين)، ففي قوله تعالى: ﴿ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ ﴾ [النور: ٢٢] توالى جمعان مختلفان نوعًا وإعرابًا متشابهان شكلًا. فانتبه[١].

شرطه:

والاسم الذي يجمع جمعًا سالمًا إما أن يكون علمًا نحو (محمدٍ)، أو وصفًا نحو (مُحْسِن) و (ظالم).

و**شرط العلم** أن يكون علمًا لمذكرٍ، عاقلٍ، خالٍ من التاء، والتركيب؛ فلا يجمع نحو «سعاد - زينب»؛ لأنها علم على مؤنث، ولا (واشق)؛ لأنها عَلَم

---

(١) إعراب (المساكين) في الآية: معطوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وإعراب (المهاجرين) في الآية: معطوف منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

لكلب، ولا (طلحة - حمزة)؛ لوجود التاء، ولا (مَعْدِ يكَرِب)؛ للتركيب المزجي، ولا «جاد الحق» للتركيب الإسنادي.

ولم يرد جمع المذكر السالم في القرآن علمًا صراحةً.

ويشترط في الوصف أن يكون لمذكر عاقل خالٍ من التاء، وليس على أفعل فعلاء أو فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. فلا يجمع نحو (حائض)، ولا «مرضع»؛ لأنها أوصاف خاصة بالنساء، ولا (صاهل) ولا (شاهق)؛ لأنها أوصاف لغير العقلاء، ولا (علَّامة) ولا «نسَّابة»؛ لوجود التاء، ولا (أخضر)؛ لأن مؤنثها خضراء، ويجمع نحو (أفضل) فيقال: أفضلون؛ لأنه مؤنثها على وزن «فُضْلَى»، ولا (حيران) ولا (سكران)؛ لأنها لا تقبل التاء[1] ومؤنثه «حَيْرَى وسَكْرَى» ولا «صبور» و«جريح»؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث. وكل ما ورد في القرآن من جمع المذكر كان وصفًا.

إعرابه:

يرفع جمع المذكر السالم بالواو، قال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]. وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [القصص: ٣٧].

وينصب بالياء، قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٠].

ويجر أيضًا بالياء، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقال: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٤٠].

---

(١) هناك رأي يؤيده النقل، وهو جواز إلحاق التاء بهذا الوزن فقد ورد في الحديث الذي رواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٨٩) قول أم أيمن: «**أنا عطشانة**»، وأخرجه الحاكم (٦٩١٢) بلفظ: «**عطشى**».

وقد اجتمعت الحالات الإعرابية الثلاث لجمع المذكر في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ(١) ٱلْكَٰفِرِينَ(٢) أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ(٣) ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّۦنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ ۖ فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَٰهِرِينَ ﴾[الصف: ١٤].

وإذا جمع الاسم المقصور جمعًا سالمًا حذفت ألفه وبقيت الفتحة قبل الواو رفعًا للدلالة عليه، قال تعالى: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقبل الياء نصبًا وجرًا كذلك، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[ص: ٤٧].

وإذا جمع المنقوص جمعًا سالمًا حذفت الياء وضم ما قبلها في حالة الرفع، قال تعالى: ﴿ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وقال: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [التوبة:١١٢]، وقال: ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى غَمْرَةٍ سَاهُونَ ﴾ [الذاريات: ١١]، وقال: ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾ [الطور: ٣٢].

وكسر ما قبلها في حالتي النصب. قال تعالى: ﴿ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٥]، وقال: ﴿ بَلْ كُنتُمْ قَوْمًا طَٰغِينَ ﴾ [الصافات: ٣٠]، وقال: ﴿ وَجَعَلْنَا

(١) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.
(٢) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم.
(٣) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ [الصافات: ٧٧]، والجرّ، قال تعالى: ﴿ وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وقال: ﴿ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وقال: ﴿ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة: ١٨].

الملحق بجمع المذكر السالم:

الملحق بجمع المذكر السالم هي الأسماء التي وردت معربة إعرابه، ولم تتوفر فيها شروطه، وهي كثيرة في كتاب الله تعالى.

أ- ألفاظ العقود:

وهي الأعداد من عشرين إلى تسعين، ووردت جميعها في كتاب الله مرفوعة. قال تعالى: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقال: ﴿ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿ لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص: ٢٣]، **ومنصوبة:** قال تعالى: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال: ﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقال: ﴿ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال: ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]، ومجرورة في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤].

ب- بنون - بنين:

فجاءت بالأحوال الثلاثة على صورتين مضافة وغير مضافة.

فجاءت مرفوعة مضافة: ﴿ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠]، ومعرفة غير مضافة: قال تعالى: ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٤٦]، ونكرة غير مضافة في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴾ [الشعراء: ٨٨].

وجاءت منصوبة مضافة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠]، وغير مضافة في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾ [النحل: ٧٢].

وجاءت مجرورة مضافة: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وغير مضافة في قوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٣].

وقد اجتمع الجرُّ والرفع في قوله تعالى: ﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس:٩٠].

ج- أولو - أولى:

بمعنى أصحاب، ولا تستخدم إلا مضافة في كلام العرب، وجاءت بأحوالها الثلاثة في كتاب الله، **مرفوعة**: قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد: ١٩]، **ومنصوبة**: قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة: ١٧٩]، **ومجرورة**: قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [آل عمران: ١٣]، وقد اجتمع الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النور: ٢٢].

د- ذوو - ذوي

مرادفة (أولو - أولى) ولم ترد في القرآن الكريم إلا في موضع واحد منصوبة، وهو قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

هـ - أهلون - أهلين:

جمع أهل، وتستخدم في كلام العرب مضافة وغير مضافة، ولم ترد في كتاب الله إلا مضافة، فجاءت مرفوعة في قوله تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح: ١١]،

ومنصوبة في قوله تعالى: ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا ﴾ [التحريم: ٦]، ومجرورة في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ أَبَدٗا ﴾ [الفتح: ١٢].

وقد وردت غير مضافة في كلام سيد الخلق الحبيب ﷺ القائل: « **إِنَّ للهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ** »(١). جعلنا الله وإياكم منهم.

و- عليُّون – عليِّين:

اسم أعلى الجنة، ووردت في القرآن الكريم مجرورة ومرفوعة، قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين: ١٨ – ١٩]. ولم ترد منصوبة، ولكن نسأل الله أن يسكننا عِلِّيِّينَ(٢).

ز- عزين – عضين – سنين(٣)، وما شابهها:

وهو كل اسم ثلاثي، حذفت لامه، وعوِّض عنها هاء التأنيث، ولم يسمع له جمع تكسير فلو سمع له جمع تكسير لا يجمع جمع مذكر سالمًا مثل: شَفة، وشِفاه، وشاة وشياه، فعزون وعِضون.

---

(١) رواه ابن ماجه: (٢١٥)، والإمام أحمد: (١٢٦١٣، ١٢٦٢٦، ١٣٨٩٠)، والدارمي: (٣٣٨٩).

(٢) عليين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٣) بعض العرب يلزمها الباء رفعًا ونصبًا وجرًا، ويجري عليها الحركات الظاهرة منوّنة فيقول: «مرت سنينٌ»، «عشت سنينًا»، «وفي سنينٍ»، وعليها قوله ﷺ: «**اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف**» بدليل التنوين في «سنينًا» وعدم حذف النون في الثانية، والحديث أخرجه الشافعي في مسنده (٢٦٨)، وفي رواية البخاري «**سنين كسيني يوسف**»، البخاري (٧٧١)، مسلم (٢٩٥) على الإلحاق بجمع المذكر.

جمع عزة وعضة، ووردت كل منهما في موضع واحد في كتاب الله ووردت كل واحدة منصوبة فقط، قال تعالى: ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج: ٣٧]، وقال: ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١].

و **سنون**: جمع سنة، ووردت في القرآن الكريم مجرورة بالحرف، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، وبالإضافة في قوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، وقال: ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ [يوسف: ٤٧]، ومنصوبة في قوله تعالى: ﴿ إِن مَّتَّعْنَـٰهُمْ سِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٥]، ولم ترد مرفوعة ونقول: «مرت الأيامُ والسنون».

ح- العالمون – العالمين:

اسم جمع مخصوص بمن يعقل، وليس جمع (عَالَم) بفتح اللام؛ لأن العالم عام، والعالمين خاص، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مجرورة بالإضافة، قال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] أو بالحرف، قال تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ٧٩].

وهناك ألفاظ أخرى تلحق بجمع المذكر مثل: (أَرضُون – أَرَضِين)[1] و(اللذون – اللذين) ولم ترد في كتاب الله، وقُرئ في الشواذ بـ(الشياطون) في قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ [الشعراء: ٢٢١] بإلحاق جمع التكسير بجمع المذكر.

---

(١) ووردت في الحديث الشريف: «**سَتُفْتَحُ عليكم أَرَضُون**»، والحديث أخرجه مسلم (١٩١٨). وقوله ﷺ: «**من ظلم أخاه قيد شبرٍ طوقه من سبع أَرَضِين**» والحديث أخرجه البخاري (٢٣٢٠)، ومسلم (١٦١٢).

تنبيه حول أسماء وصفات الله تعالى: ذهب ابن مالك[١] إلى أنها ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأن معنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلًا ولا يقاس عليه، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسمًا من أسمائه، إذ لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ وذلك نحو قوله جل وعلا: ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥١]، وقوله تعالى:﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٣]، ويحمل كلامه -والله أعلم- على الإلحاق لغة لا اصطلاحًا وإلا أدى ذلك إلى أن هذه الصِّفات إذا أطلقت على الذات العلية كانت ملحقة، وإذا أطلقت الصفات نفسها على البشر كانت جمع مذكر سالمًا، قال تعالى ﴿ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ ﴾ [يونس: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [يوسف: ١٢]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٦٨]، ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

فوائد:

أولًا: اعلم أن «الصابئين» في البقرة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ ﴾ [البقرة: ٦٢] منصوبة على العطف على اسم «إنَّ»، و«الصابئون» في المائدة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٧٧، ٧٨).

هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [المائدة: ٦٩] مرفوعة على الاستئناف[١]، وتخرج أيضًا على المحل بالإتباع[٢]، وأنَّ «المقيمين» في النساء في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] نصبت على القطع مدحًا لشرف الصلاة، ولا يمتنع جرُّها عطفًا على ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ أي: يؤمنون بالكتب وبالرسل، كما قرأ حمزة بالخفض {تساءلون به والأرحام}، وكذا الصابرين في ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] (ليس البر) لا تحتمل إلا النصب على القطع لمدح أهل الصبر؛ لأنه من أعظم خصال البِّر.

ثانيًا: تحذف نون جمع المذكر عند الإضافة قال تعالى حكاية عن المجرمين: ﴿ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴾ [الصافات: ٣١]، وقال لهم: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ [الصافات: ٣٨].

---

(١) على أنها مبتدأ وخبره محذوف دل عليه خبر «إن» ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾، أو خبرها لمبتدأ محذوف «وكذلك الصابئون».

(٢) معطوفة على محل «إن واسمها» إذ محلها الرفع، انظر: الدر المصون (٤/ ٣٥٣-٣٦٢)، ففي توجيهها تسعة أقوال.

نيابة حركة عن حركة

أولاً: ما لا ينصرف

أ- معناه. ب- علامته. ج- إعرابه.

د- علل المنع. هـ- بين المنع والصرف.

أولا: معنى المنع من الصرف:

المنع من الصرف هو المنع من التنوين، وذلك يكون عند مشابهة الاسم الفعل، «فالاسم إذا شابه الحرف بُني، وإذا شابه الفِعْلَ مُنِعَ» وعلى ذلك لا ينون في حالاته الإعرابية الثلاث الرفع والنصب والجرَّ.

قال تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ [النمل: ١٦] وقال: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [ص: ٣٠] فسليمان في الآية الأولى فاعل مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة غير المنونة وفي الآية الثانية مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة غير المنونة، وداود في الأولى مفعول به وفي الثانية اسم مجرور وفي الحالين علامته الفتحة الظاهرة مع عدم التنوين لأنه ممنوع من الصرف.

ثانيًا: علامته: يعرف الممنوع من الصرف بأحد شيئين:

أ- **عدم تنوينه** مع كونه غير مضاف ولا محلى بأل وكذا غير مبنيٍّ بناءً عارضًا للنداء، أو لوقوعه اسم «لا» النافية للجنس، قال تعالى: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [الحج: ٤٠] فكل من «صوامع» و«مساجد» ممنوع من الصرف، وتتعين هذه العلامة في الاسم المقصور؛ لأنه لا تظهر عليه علامات الإعراب ﴿ هُدًى وَبُشْرَىٰ ﴾ [النمل: ٢]، ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج: ١٥]، ﴿ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ٧٨].

ب- جرّه بالفتحة. قال تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣]، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ما لم يكن فيه «أل» ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، أو مضافًا ﴿ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٤]، فيجر بالكسرة.

ثالثًا: إعرابه:

يرفع بالضمة ولا ينوّن وينصب ويجرّ بالفتحة ولا ينوّن.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾ [البقرة: ١٢٧]، «إبراهيم» في الآية الأولى: اسم إنَّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثانية: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة، وفي الثالثة: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفي الحالات الثلاث غير منون.

قال تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الرحمن: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴾ [النبأ: ٢١]، وقال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الزمر: ٣٢]، فلفظ «جهنم» في الأولى: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفي الثانية: اسم «إنَّ» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وفي الثالثة: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة، وفي الحالات الثلاث غير منون.

واجتمعت الحالات الإعرابية الثلاث في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

واجتمع الجر والنصب في أكثر من موضع في كتاب الله.

قال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ ﴾ [ص: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا۟

عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩]، وقال تعالى: ﴿ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلّٗا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلۡجِبَالَ يُسَبِّحۡنَ وَٱلطَّيۡرَۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ ﴾ [النمل: ١٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَكۡثَرَ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴾ [النمل: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ قَالَ ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينٗا ﴾ [الإسراء: ٦١]، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [يونس: ٧٥].

أمَّا اللفظ الذي ورد مجرورًا ومنصوبًا في آية واحدة فثلاثة ألفاظ «إبراهيم»، و«ثمود»، و«فرعون». أما لفظ «إبراهيم» عليه السلام فقد ورد في آية التوبة ﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ﴾ [التوبة: ١١٤]. ولفظ «فرعون» ورد في موضعين، الأوّل قوله تعالى: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ [يونس: ٨٣].

الثاني قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ إِنَّ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ ﴾ [القصص: ٨].

ولفظ «ثمود» ورد في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿ كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَآۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّثَمُودَ ﴾ [هود: ٦٨].

وإنما جعلوا علامة جره الفتحة؛ لأنه إذا جرّ بالكسرة وكان غير منون لتُوُهِّم أحد شيئين.

الأول: أنه مبني، وأنَّ الكسرة حركة بناء؛ إذ لا يمنع الكسر من التنوين إلا البناء.

الثاني: أنه مضاف إلى ياء المتكلم وحذفت الياء وبقيت الكسرة للدلالة عليها، كقوله تعالى: ﴿ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون: ٦] فـ«دين» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة.

ويجرّ بالكسرة في حالتين:

الأولى: إذا كان مضافًا قال تعالى: ﴿ هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ ﴾ [يونس: ٣٤].

الثانية: إذا كان فيه «أل» قال تعالى: ﴿ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ ﴾ [النور: ١٣].

ولم يقع ذلك في القرآن الكريم إلا في الأسماء الممنوعة لعلة واحدة.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠].

والأوصاف الممنوعة لعلتين مضافة لمعرفة قال تعالى: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَحۡكَمِ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴾ [التين: ٨]، أو مضافة لنكرة قال سبحانه: ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٍ ﴾ [التين: ٤]، أو معرفة بـ«أل» قال تعالى: ﴿ لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ ﴾ [النور: ٦١]، ويكون بالكسرة الظاهرة، أو المقدرة كما في الآية السابقة وكما في قوله تعالى: ﴿ لَّيۡسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرۡضَىٰ ﴾ [التوبة: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾ [الحشر: ٧].

وقد علل الزجاج جرّ الممنوع من الصرف بالكسرة في هاتين الحالتين بأن الاسم تَخَلَّصَ من مشابهة الفعل فيهما إذ إنَّ «أل» والإضافة من خواص الأسماء فلمَّا تمكن من اسميته عادت إليه علامته الأصلية[1]، وعلل ابن مالك الجرّ

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، ت/ هدى قراعة (ص١، ٢).

بالكسرة بزوال التوهُّم الذي من أجله كان الجرّ بالفتحة، إذ لا يتوهم في هاتين الحالتين الإضافة إلى ياء المتكلم أو البناء على الكسر[١] وهما تعليلان جميلان والذي أراه أنه لَمَّا امتنع التنوين في هاتين الحالتين لأجل «أل» والإضافة عادت الحركة الأصلية للكلمة اكتفاءً بأصالة عدم التنوين في هاتين الحالتين -والله أعلم- ومثال ذلك اكتفاؤهم بتنوين «عمرو» في حال النصب للتفرقة بينه وبين «عُمَر» الذي لا ينوّن فلم يضعوا الواو الفارقة بينهما فقالوا: «رأيت عمرًا» إذ لا التباس بينهما في هذه الحالة.

ولم ترد في الأعلام الممنوعة إلا في كلمة «الأيكة» في قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٧٦] «لَيْكَةَ» بلام مفتوحة بلا ألف وصل قبلها ولا همز بعدها، وفتح التاء للعلمية والتأنيث[٢].

وقَدْ أوجز ابن مالك قاعدة إعراب ما لا ينصرف بقوله:

وَجُــرَّ بالفتحــةِ مَــا لَا يَنْــصَرِف ... مــا لم يُـضَفْ أويـكُ بعـد «أل» رَدِف

وممَّا اجتمع فيه حالتا الجرّ في كتاب الله قوله تعالى: ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴾ [النور: ١٣].

فلفظة «شهداء» الأولى، تمييز عدد مجرور بالإضافة، وعلامة جره الفتحة الظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، والثانية: اسم مجرور بـ«الباء» وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره لوقوعها بعد «أل» وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٤١).

(٢) إتحاف فضلاء البشر (ص٤٢٣).

وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ٥] فمصابيح مجرورة بالفتحة، والشياطين مجرورة بالكسرة.

رابعًا: عِلَل المَنَع

يمنع الاسم من الصرف إمَّا لعلة واحدة أو لعلتين.

أولًا: ما يمنع صرفه لعلة واحدة

وهي الأسماء التي يكفي لمنعها وجود سبب واحد يقوم مقام العلتين، يجب معه منعها من الصرف وهذه الأسماء ثلاثة أقسام:

أ- الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة «اء».

وهي الألف الزائدة[١] التي ليست من أصول الكلمة إذا وقعت متطرفة «آخر الكلمة» وسبقت بألف فتقلب لأجل ذلك همزة وتنطق همزة في الميزان الصرفي، وهذا التعريف للتقريب والتيسير.

قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [البقرة: ٦٩]، فـ«صفراء» نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ولم ينوّن لمنعه من الصرف، قال تعالى: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ [القصص: ٣٢]، فـ«بيضاء» حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها ولم تنوّن لمنعها من الصرف.

قال تعالى: ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [هود: ١١٣]، فـ«أولياء» اسم مجرور بـ«من» وعلامة جره الفتحة الظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

---

(١) لا يذكر النحاة كلمة «الزائدة»؛ لأنها علامة للتأنيث والعلامة لا تكون أصلًا.

تنبيهات:

أولًا: يشترط لمنع الاسم من الصرف أن تكون الألف زائدة وعلامتها أن تنطق همزة عند وزن الكلمة صرفيًا مثل: فقراء «فُعَلاَء» أولياء «أَفْعِلاَء»، فإن كانت الهمزة أصلية (لام الكلمة) صرفت ونوّنت قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴾ [الواقعة: ٣٥]؛ لأن الأصول «ن . ش . أ» وإن كانت الهمزة منقلبة عن أصل كذلك صرفت ونوّنت قال تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [البقرة: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ [النبأ: ٣٦] وعلامة المنقلبة أنها لام الكلمة في الوزن وأصلها حرف علة «دعا – يدعو» «جزى – يجزي»، وقد اجتمع النوعان الأصلية والمنقلبة في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢] فـ«بناء» همزتها منقلبة، و«ماء» همزتها أصلية.

ثانيًا: مصطلح ألف التأنيث باعتبار أنها إحدى العلامات الثلاث للتأنيث مع الألف المقصورة والتاء لا باعتبار أنها تدل على مؤنث وعلى ذلك تمنع هذه الكلمات (فقراء – شفعاء – شركاء – قرناء – حُنَفَاء – أولياء – شهداء – كبراء – أَخِلاَّء) وكلها واضحة الدلالة على المذكر.

ثالثًا: الفرق بين «أسماء» و«أشياء»:

قال تعالى: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١].

وردت كلمة «أسماء» منونة مصروفة؛ لأنها على وزن أفعال فألفها منقلبة عن أصل، وردت كلمة «أشياء» غير منونة ممنوعة؛ لأنها على وزن «لَفْعَاء» فألفها زائدة وأوجب الصرفيون ذلك؛ لأنه لو لم يُقَلْ بحدوث قلب مكاني في الكلمة

التي أصلها (شيء) لم يكن هناك سبب يؤدي إلى منعها من الصرف.

ب- الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة (ى) وهي ألف زائدة تظهر نطقًا في الميزان الصرفي مثل «أُخْرى - الدنيا - القصوى - المُثلى - نجوى - اليسرى - العُسْرى - بشرى - الحسنى - ذِكْرَى» وهي لا تظهر عليها العلامات الإعرابية للتعذر، ولذا عُرف مَنَعُها بعدم تنوينها قال تعالى: ﴿ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٩]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٠] فإذا كانت الألف أصلية لم تمنع الكلمة وتنوّن سواء كانت ثلاثية قال تعالى: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، أو أكثر من ثلاثية قال تعالى: ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى ﴾ [القصص: ٣٦]، فالمعتبر في الصرف ومنعه وهو زيادة الألف وأصليتها لا كون الكلمة مذكرة أم مؤنثة، وعليه فـ«مصطفى» و«مستشفى» مصروفان لأن الألف لام الكلمة ولا ضير في كون الأولى للمذكر والثانية للمؤنث.

وقد اجتمع المصروف والممنوع في قوله تعالى: ﴿ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل: ٢].

تنبيه:

اختلف القراء في كلمة «طوى» و«تترى» منعًا وصرفًا في التواتر[١]، فمن صرف طوى[٢] أوَّلها بالمكان فصارت علمًا على مذكر لا مسوِّغ لمنعه، ومن منع صرفها[٣]، جعلها علمًا على مؤنث باعتبار البقعة، أو للعلمية والعجمة، فليس للألف دخل في المنع والصرف، أمَّا «تترى» فمنعت لأجل ألف التأنيث

(١) واتفقوا على صرف «سوى» وقرأها الحسن في الشواذ بلا تنوين إجراء للوصل مجرى الوقف وليس منعًا من الصرف، واتفق الأربعة عشر قارئًا على منع «شتىَّ».
(٢) ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. انظر: الإتحاف (ص٣٨٢).
(٣) الباقون، انظر: الإتحاف (ص٣٨٢).

المقصورة، فهي مصدر مؤنث كدعوى[١]، وصرفت باعتبار أن الألف جاءت بدلًا من التنوين، أو للإلحاق واعترض على ذلك[٢].

فائدة:

عامة ما أتى في كتاب الله مما منع لأجل الألف المقصورة مجرورًا، علامة جره الكسرة المقدرة؛ لأنه إمَّا مضاف ﴿ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المجادلة: ٧]، أو محلى بأل ﴿ عَنِ ٱلنَّجۡوَىٰ ﴾ [المجادلة: ٨] ولم يرد محتملًا الجرّ بالفتحة المقدرة إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ﴾ [طه: ٥٣] باعتبار «شَتى» نعتًا لـ«نبات» على ما جوزه الزمخشري والعكبري، وقد استظهر السمين وغيره أنها منصوبة على النعت لأزواج أو الحال[٣]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ [الحج: ٢] فهي بالفتحة المقدرة حُكْمًا لحركة حرف الجر الزائد ومحلًا لأنها في موضع نصب خبر «ما» العاملة عمل «ليس».

ج- صيغ منتهي الجموع:

أو الجمع المتناهي الذي لا يجوز أن يجمع بعده مرة أخري، بخلاف كثير غيره من جموع التكسير (نعم - أنعام - أناعم) (كلب - أكلب - أكالب)[٤].

وتعرف بشكلها فهي كل جمع تكسير ثالثه ألف زائدة بعدها حرفان أولهما محرَّك بالكسر، أو ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة، فلها صورتان:

---

(١) انظر: الإتحاف (ص٤٠٤).
(٢) انظر: الدر المصون (٥/ ٣٤٥).
(٣) انظر: الدر المصون (٨/ ٥٢).
(٤) النحو الوافي (٤/ ٢٠٣).

أ- مَفَاعِل وما شابهها (مواطن - مساجد - مساكن - مصانع - مَفَاتِح - مقامع - منافع - مشارب - منازل - مقاعد - مناسك - مجالس) وما شابهها وهو ما كان على صورتها[1] وليس على وزن مفاعل «صرفيًا» وبعضهم جعله على مفاعل حملًا على أوزان التصغير، والأولى أن يقال: ما شابهها حفاظًا على أصول الميزان الصرفي، ولعدم الحاجة إلى ذلك، وما شابهها أَفَاعِل، مثل: أكابر، أراذل، وفَعَائِل مثل: كبائر، بصائر، خزائن، أرائك - شعائر - قبائل - حدائق - طرائق وفَوَاعِل. مثل: فواحش، قواعد، رَوَاكد، صوامع، لواقح، فواكه، وفَعَالِل: مثل: دراهم، سلاسل، وجميع ما مثلت به في التنزيل.

قال تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ [التوبة: ٢٥]، فـ«مواطن» اسم مجرور بـ«في» وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

قال تعالى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ [يوسف: ٢٠]، فـ«دراهم» عطف بيان مجرور وعلامة جره الفتحة الظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

قال تعالى: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فـ«مساكن» اسم مجرور بـ«في» وعلامة جره الكسرة الظاهرة لأجل الإضافة.

قال تعالى: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦]، فـ«القواعد» اسم مجرور بـ«من» وعلامة جره الكسرة الظاهرة لأجل «أل».

---

(١) أما نحو «نَصَارَى - سُكَارَى - أَيَامَى» فليست على صورتها؛ لأن ما بعد الألف غير محرك بالكسر، ولذا منعت من الصرف لعلة أخرى.

وممَّا جاء في القرآن على هذه الصورة منقوصًا هذه الجموع[١] وهي «النواصي - التراقي - جوار - غواش - مثاني - رواسي - ليالي - موالي» وأماني في قراءة أبي جعفر بتخفيف الياء[٢]، وهي تعامل معاملة الاسم المنقوص فتحذف الياء في حالتي الرفع قال تعالى: ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف: ٤١] والجرِّ قال تعالى: ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر: ٢] ويعوض عنها بالتنوين فتقدّر العلامة الإعرابية على ما قبلها.

- وتثبت الياء والعلامة في حالة النصب ويكون عدم تنوينها دليل منعها.

قال تعالى: ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ [سبأ: ١٨]، وقال تعالى: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥]، وقال تعالى: ﴿ مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة: ٧٨] في قراءة أبي جعفر «أَمَانِي».

- وتثبت الياء مع وجود «أل» قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِي وَٱلْأَقْدَامِ ﴾ [الرحمن: ٤١].

- ويجوز حذفها، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾ [الشورى: ٣٢] قرئت تواترًا بإثبات الياء وحذفها[٣].

وممَّا جاء أيضًا على هذا الجمع ما كان بعد ألفه حرفٌ مشدّد، وهما كلمتان

---

(١) أمَّا «فواق - تراض - التلاق» فليست بجموع وإن شابهتها لفظًا.
(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص١٨٢).
(٣) انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص٢٨٧).

«دَوَابَّ- وصوَاف»[١]، قال تعالى: ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا صَوَآفّۖ ﴾ [الحج: ٣٦] بغير تنوين دليلًا على منعها.

ب- مَفَاعيل وما شابهها:

وهي أقل ورودًا من «مفاعل» وهي كل جمع تكسير ثالثه ألف زائدة بعدها ثلاثة أحرف وسطها ياء ساكنة[٢] وجاء عليها (محاريب - مصابيح - مساكين) وجاء على ما شابهها (أحاديث - أساطير - تماثيل - سراويل - قوارير - شياطين - قراطيس - أباريق).

قال تعالى: ﴿ يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣]، وقال تعالى: ﴿ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۚ ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ ﴾ [الملك: ٥]، وقال تعالى: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَحَادِيثَ وَمَزَّقۡنَٰهُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍۚ ﴾ [سبأ: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ صَرۡحٞ مُّمَرَّدٞ مِّن قَوَارِيرَۗ ﴾ [النمل: ٤٤][٣]، وقال تعالى: ﴿ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ﴾ [الواقعة: ١٨].

ومما جاء عليها (أناسيَّ) قال تعالى: ﴿ وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا ﴾ [الفرقان: ٤٩] و(أمانيَّ) في قراءة الجمهور ﴿ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴾ [البقرة: ٧٨] فعدم تنوينها نصبًا دليل منعها.

---

(١) وهما على وزن «فَوَاعِل» ومن ثَمَّ فما بعد الألف محرَّك بالكسر، كما اشترط النحاة بدلالة الوزن الصرفي.

(٢) يخرج بذلك مثل: «ملائكة» لأن ثاني الثلاثة كاف متحركة.

(٣) اتفق القراء العشرة في هذا الموضع على منع قوارير من الصرف.

تنبيه:

نبأ السلاسل والقوارير.

هناك كلمتان من صيغ منتهى الجموع وردتا في القرآن الكريم ممنوعتين ومصروفتين تواترًا وهما «سلاسل» في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان: ٤] فقراءة نافع وهشام وشعبة والكسائي وأبي جعفر بالتنوين وصلًا، وبإبداله ألفًا وقفًا وقراءة الباقين بغير تنوين وصلًا واختلفوا في الوقف بين إثبات الألف في الوقف أو إسكان اللام ولحفص الوجهان.

و«قوارير» في قوله تعالى: ﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ [الإنسان: ١٥-١٦] فقراءة نافع وشعبة والكسائي وأبي جعفر بالتنوين فيهما وبإبداله ألفًا وقفًا، وقراءة حمزة ورويس بترك التنوين فيهما وحذف الألف فيهما وقفًا مع إسكان الراء، وقرأ ابن كثير وخلف بالتنوين في الأوّل وبتركه في الثاني.

ووجهت القراءتان المنع والصرف على أوجه أشهرها[(١)].

أ- التناسب فنوّنت «سلاسل» لمناسبة «أغلالًا وسعيرًا» ونونت «قوارير» الأولى لمناسبة رؤوس الآي في السورة الكريمة، ونونت «قوارير» الثانية لمناسبة «قوارير» الأولى.

ب- أنها جاءت على لغة بعض العرب الذين يصرفون الممنوع من الصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف باستثناء ما جاء على «أفعل» التفضيل.

---

(١) انظر: تفصيل ذلك في الدر المصون (١٠/ ٥٩٦-٥٩٩ وص٦٠٨-٦٠٩)، والإتحاف (ص٥٦٥-٥٦٦).

ثانيًا: ما يمنع صرفه لعلتين:

وهو ما اجتمع فيه علتان استوجب باجتماعهما المنع من الصرف، فإذا انفردت إحداهما انصرف، وهاتان العلتان إحداهما العلمية، أو الوصفية، بمعنى أنه ليس كل عَلَمٍ يمنع من الصرف، وكذا ليس كل وصف، إلا إذا اجتمع معه علة أخرى غير العلمية أو الوصفية وبسببها يمنع من الصرف.

الأسباب المانعة للعلم[١] من الصرف:

أ- التأنيث[٢] بغير الألف الزائدة[٣].

١- تمنع الأعلام المؤنثة من الصرف بشرط زيادتها عن ثلاثة أحرف سواء كانت مؤنثة لفظيًا (حمزة - طلحة - أسامة - عُبَيْدة - معاوية)[٤] فهي أسماء مذكرة مختومة بتاء التأنيث المربوطة، أو معنويًا[٥] (مريم - جَهَنم) فهي أسماء مؤنثة وليس بها علامة تأنيث، ومثلها: سُعَاد، زينب، أو لفظيًا ومعنويًا (مكة - بكة).

---

(١) العلم هو ما دلّ على مُعَيّن بلا واسطة في عرف الخطاب -وسيأتي بيانه- سواء كان لأشخاص (إبراهيم - إسحاق - يعقوب) أو أماكن (بدر - حنين) أو قبائل (قريش) أو بلد (مِصْر) أو ملائكة (جبريل - ميكال) أو غير ذلك (القرآن - الإنجيل - التوراة).

(٢) ينقسم المؤنث من حيث الشكل إلى لفظي، ومعنوي، ولفظي ومعنوي، ومن حيث المعنى إلى حقيقي ومجازي، وقد يجمع الاسم بينهما، وقد ينفرد بأحدهما.

(٣) الأعلام المؤنثة المنتهية بألف التأنيث المقصورة ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ [الرعد: ٢٩] عند من اعتبرها علمًا، أو الممدودة ﴿ مِن طُورِ سَيْنَآءَ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ممنوعة لعلة واحدة قائمة مقام العلتين وهي انتهاؤها بألف التأنيث وليست ممنوعة للعلمية والتأنيث؛ لأنها لو لم تكن علمًا مُنِعَت؛ ولأن العلة أخف من العلتين، أمَّا الأعلام المؤنثة المختومة بألف مقصورة أو ممدودة ليست للتأنيث أي ليست زائدة تمنع للعلمية والتأنيث مثل (هُدَى - مُنَى - دعاء - رجاء - أسماء). أعلام نساء، ومنه في القرآن (لَظَى) علمًا لجهنم، (طُوَى) علمًا للوادي.

(٤) لم يرد المؤنث اللفظي في التنزيل علمًا ممنوعًا من الصرف.

(٥) بشقيه الحقيقي والمجازي، وقد مثلت لكلٍّ.

قال سبحانه وتعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [المائدة: ٧٥] فـ«مريم» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وقال سبحانه: ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ ﴾ [مريم: ١٦] فوقعت مفعولًا به منصوبًا وعلامة نصبه الفتحة(١).

قال تعالى: ﴿ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وقال سبحانه: ﴿ بِبَطْنِ مَكَّةَ ﴾ [الفتح: ٢٤]، فجاءت مجرورة بالحرف وبالإضافة وعلامة جرها الفتحة.

قال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ [هود: ٦١]، وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴾ [الشمس: ١١]، وقال تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء: ٥٩].

٢- الأعلام الثلاثية يجب منعها من الصرف في ثلاث حالات:

أ- إذا كانت محركة الوسط ومنه في القرآن (سَقَر - لظَي - سَبَأ - إرَم).

قال تعالى: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر: ٢٦](٢)، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴾ [المدثر: ٢٧](٣)، قال تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴾ [المدثر: ٤٢](٤)، قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج: ١٥](٥)، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾ [سبأ: ١٥] في

---

(١) لم ترد لفظة «مريم» مرفوعة في القرآن الكريم.

(٢) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على أخره

(٣) خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على أخره.

(٤) اسم مجرور بـ«في»، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٥) خبر «إنَّ» مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة علي أخره للتعذر، وعدم تنوينها دليل منعها، ومن العجيب وَهْمُ نخبة من علماء الأزهر في جعلها ممنوعة لانتهائها بألف التأنيث المقصورة، وكأنهم لا يرون أنَّ الألف أصلية، وأعجب من ذلك أنهم ألحقوا بها

قراءة أبي عمرو[١] والبزي، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ[٢] ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴾ [الفجر: ٦-٧].

ب- إذا كانت أعجمية ساكنة الوسط ومنه في القرآن (مِصْرَ) على مذهب الزمخشري ومن وافقه فيرى أن أصلها (مِصْرائيم) وعُرِّبَتْ.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ ﴾ [يوسف: ٢١]، قال تعالى: ﴿ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ [يونس: ٨٧]، قال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ ﴾ [الزخرف: ٥١][٣]، قال تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩].

أمَّا قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا ﴾ [البقرة: ٦١] بالتنوين والصرف فلمعاملة مِصْر معاملة «هند - ودَعْد» بصرفهما لخفتها بسكون وسطها بدليل منعها في قراءة الحسن، وعدم رسم الألف في بعض مصاحف عثمان ومصحف أُبيّ، وقال بعضهم: إنَّ موسى عليه السلام لم يُرِدْ «مصر» العَلَم، أو إنه أشار إلى المكان وليس البلد[٤].

ج- إذا كانت ساكنة الوسط منقولة عن علم لمذكر كـ(سَعْد - شَوْق) أعلام نساء، فإن قلت: «سلمت على سَعْدَ» بالمنع عُلِمَ أنه مؤنث، وإن قلت: «سلمت

=

كلمة «شَوى» المنصرفة، انظر: شرح ابن عقيل للصف الثالث من المرحلة الثانوية الأزهرية (ص٢٦٥).

(١) انظر البدور الزاهرة (ص٢٦٠).

(٢) بدل أو عطف بيان وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة في التطبيق؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٣) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة والكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٤) انظر تفاصيل ذلك في: الدر المصون (١/ ٣٩٥).

على سَعْدٍ» بالصرف والتنوين علم أنه مذكر. ومنه في القرآن «بدر».

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وجاء مصروفًا منونًا لأنه لم يرد به «البئر» أو «الغزوة» وإنما أريد به المكان أو الوادي وكلاهما مذكر فصار علمًا لمذكرٍ.

٣- الأعلام الثلاثية ساكنة الوسط مثل: «شَهْد - هِنْد - وَعْد - شَمْس» أعلام نساء يجوز صرفها لخفتها بسكون وسطها ويجوز منعها للجمع بين العلمية والتأنيث على أصل القاعدة، والأجود المنع كما قال سيبويه إمام المتقدمين وابن مالك علامة المتأخرين، خلافًا للزمخشري الذي يرى عكس ذلك بلا دليل لديه.

تنبيهات:

أولًا: هناك أعلام مؤنثة وردت في القرآن الكريم بقراءته المتواترة مصروفة فقط وهي (حُنَيْن - عَاد - بَدْر - قُرَيْش)، وأخرى قرئت تواترًا بالمنع والصرف وهي (ثَمُود - سَبَأ) وخلاصة كلامهم، أنَّ صرف «حُنَيْن» باعتبار الوادي، و«عاد» و«قريش»؛ لأنه اسم للحيِّ، و«بدر»؛ لأنه علم على المكان ويجوز في غير القرآن منعهما باعتبار القبيلة أو الغزوة، وأمَّا ثمود وسبأ فمن صرفهما باعتبارهما اسمًا مذكرًا للأب أو الحيّ في «ثمودًا»، أو للأب أو الحيّ أو المَوْضِع في «سبأ»[(١)].

ثانيًا: رأي مُعتَبر: يرى أبو زيد وعيسي والجَرْمي أنَّ الثلاثي ساكن الوسط المذكر في الأصل إذا سمّي به المؤنث يجوز صرفه ومنعه مثل هند، ويرجحون صرفه نظرًا إلى أصله وذلك خلافًا لسيبويه والخليل وأبي عمرو الذين يحتمون

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عظيمة (٤/ ١٧٦، ١٨٤) (ق٣).

منع صرفه[١]، وأري أنَّ هذا الرأي يرجحه ورود «بدر» منصرفة بإجماع القراء وهي مؤنثة بثلاث احتمالات لتقدير المضاف «بئر بدر - غزوة بدر - وقعة بدر».

ثالثًا: يحتم النحاة منع الثلاثي ساكن الوسط إذا كان علمًا على مؤنث أعجميًا مثل: «ماه، وجور» وأرى أن هذا التحتيم يدفعه الاستخدام القرآني فإنهم وإن اختلفوا في عجمة «مصر» فقد اتفقوا على عجمة «عاد» وكلاهما ورد منصرفًا تواترًا وكلاهما ثلاثي ساكن الوسط، وكلاهما علم على المؤنث، وكلاهما اسم بلد أو قبيلة، وماه وجور اسما بلدين.

ولذا فالذي أراه أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه مطلقًا بلا قيد وبذلك لا نحتاج إلى التأويل بالمذكر لصرفه.

ب- يمنع العلم من الصرف إذا كان مختومًا بألف ونون مزيدتين كـ«عثمان - سفيان» وورد في القرآن على هيئته ممنوعًا ألفاظ خمسة هي: «رمضان» و«عمران» و«لقمان» و«سليمان» و«هامان» فاتفقوا على أن منه رمضان لعربيته قال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، واتفقوا على أنه ليس منه «هامان» لعجمته، قال تعالى: ﴿ وَقَـٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ ﴾ [العنكبوت: ٣٩]، واختلفوا في «عمران - لقمان - سليمان» بين العجمة، وزيادة الألف والنون، قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وقال: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَـٰنُ لِٱبْنِهِۦ ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾ [لقمان: ١٢]، وقال: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [النمل: ٣٠]، وقال: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [النمل: ٣٦]، أما «صفوان» و«سلطان» و«صنوان» و«قنوان» و«شيطان» فمصروفة؛ لأنها ليست بأعلام.

---

(١) انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (١/ ١٣١).

ج- يمنع العلم إذا جاء على وزن الفعل وهي الأوزان المشهورة في بنية الأفعال، ومنه في التنزيل «أحمد» و«يثرب» اتفاقًا، و«يعوق» و«يغوث» و«آدم» و«آزر» و«يحيى» اختلافًا بين العجمة ووزن الفعل قال تعالى: ﴿ ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾ [الصف: ٦]، وقال: ﴿ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، وقال: ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣]، وقال: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال: ﴿ لِأَبِيهِ ءَازَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٤]، وقال: ﴿ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وصرف في التواتر بغوث ويعوق للتناسب.

د- يمنع العلم إذا كان أعجميًا زائدًا عن ثلاثة أحرف على الصحيح لوجوب صرف الثلاثي الأعجمي ما لم يكن مؤنثًا، ومن ثَمَّ صرف «هود» و«لوط» و«نوح»، ويضعف كون نوحٍ ولوطٍ عربيين، قال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وقال: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ [نوح: ١]، وقال: ﴿ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ﴾ [العنكبوت: ٣٢]، واتفقوا على عربية ثلاثة من أسماء الأنبياء «محمد وصالح وشعيب» -صلوات الله وسلامه عليهم- واتفقوا على عجمة الباقين قال تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقال: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾ [البقرة: ١٢٧]، والأعلام الأعجمية كثيرة في التنزيل: ﴿ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٧]، ﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ [الكهف: ٩٤]، والأعجمي ما ليس له اشتقاق، ولا نظير له في أوزان العرب.

هـ، و، ز- ويمنع العلم إذا لحقته ألف الإلحاق كـ«أَرْطَى» و«عَلْقَى» أو كان معدولًا، كـ«عُمَرَ» و«هُبَل»، و«مُضَر» و«قُزَح» وما كان على وزن فُعل، أو كان

مركبًا تركيب مزج كـ«حَضْرَ مَوْت» و«بَعْلَبَك»، و«بُور سَعِيد»، و«مَعْدِ يكَرِب» وليس من ذلك شيء في التنزيل صراحة، والكلام في «طوى» و«إسرائيل» لا يرقى إلى مرتبة الخلاف، والصواب أن الأولى للعلمية والتأنيث والثانية للعلمية والعجمة.

تنبيهات:

أولًا: يجتمع للعلم الواحد أكثر من علة للمنع وكلها صحيحة إذا توفرت فيه، فمثلًا «مريم» العلمية والتأنيث والعجمة، «سيبويه» العلمية والتركيب المزجي والعجمة. ومن أمثلتهم «أذربيجان» العلمية والعجمة، والتركيب المزجي، والتأنيث، وزيادة الألف والنون، فلم ينجُ منه إلا العدل ووزن الفعل.

ثانيًا: العلم الممنوع إذا أريد تنكيره خرج عن العلمية، ومن ثَمَّ ينصرف، ولذلك سُمي التنوين اللاحق بـ«سيبويه» تنوين تنكير؛ لأنه إذا لم ينكَّر لم ينون. وليس هذا قاصرًا على سيبويه، وإخوانه مما خُتم بـ«ويه»، وإنما يمتد لسائر الأعلام، إذا أريد تنكيرها، ومن أمثلتهم: مررت بِأَحْمَدَ وأحمدٍ آخَرَ.

ثانيًا: الأوصاف:

أ- يمنع الوصف من الصرف إذا جاء على وزن «أفْعل» بشرط ألا يكون منقولًا عن غير وصف كقولهم: «رجل أرنب» أي: جبان.

وهو أكثر الأوصاف الممنوعة ورودًا في التنزيل قال تعالى: ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ١٠]، ﴿ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿ هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ۖ ﴾ [الزخرف: ٤٨].

ب- يمنع الوصف من الصرف إذا جاء على وزن فَعلان بشرط ألا تلحق مؤنثه التاء فإن لحقته صرف كـ«سَيْفان» ينصرف؛ لأن مؤنثه «سيفانة».

ومنه في التنزيل «ظمآن - حيران - غضبان» قال تعالى: ﴿ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ ﴾ [طه: ٨٦]، وقال: ﴿يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً﴾ [النور: ٣٩].

ج- يمنع الوصف إذا جاء على وزن «فُعَل» قال تعالى: ﴿ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقال: ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ﴾ [آل عمران: ٧]، وقال: ﴿ إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥].

د- يمنع الوصف إذا جاء على وزن «مَفْعَل» و«فُعال» من الأعداد المفردة إلى (مَرْبَع ورُباع) اتفاقًا والباقي اختلافًا قال تعالى: ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [فاطر: ١]، وقال: ﴿ ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ [النساء: ٣].

فائدة:

مما سبق يتضح لك أنهم يتفقون على منع الكلمة من الصرف؛ لأن سبيل ذلك السماع، والسماع جاء بمنعها، ويختلفون في علة المنع؛ لأن سبيل ذلك الاجتهاد والآراء «القياس»، والآراء ووجهات النظر تتفاوت وخاصة إذا كان لها من الأدلة ما يزكيها فالنحو كما قال ابن جنيّ: «عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراءِ هذه اللغةِ، فكلُّ من فَرِقَ له عَنْ عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ، وطَرِيقٍ نَهْجَهِ كان خليل نَفِسه، وأبا عمرو فكرِهِ»[(١)].

(١) الخصائص (١/ ١٨٩، ١٩٠).

ثانيًا: جمع المؤنث السالم[١]

تعريفه: هو ما جُمع بألف وتاء فريدتين سواء كان مفرده مذكرًا مثل: (حمامات - إصطبلات - حُسَامات) أو مؤنثًا مثل: (سيدات - ثمرات) ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ [النساء: ٣٤]، ومنه «بنات - أخوات» على الصحيح وليس ملحقًا به قال تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ[٢] عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٣]، وليس منه: «أشتات»، و«أموات» و«أصوات» لعدم زيادة التاء، قال تعالى: ﴿ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ [النور: ٦١]، وقال: ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨] وقال: ﴿ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الحجرات: ٢].

إعرابه: يرفع بالضمة، قال تعالى: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، ويجر وينصب بالكسرة قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ[٣] وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ[٤] ﴾ [الأنعام: ١٤١] وقال تعالى: ﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾ [الروم: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾ [القصص: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [الحج: ٥٦].

ومن ثَمَّ نعلم أن الأرض تكشف سر السماوات في حالتي النصب والجر قال تعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر: ٥٧]، وقال

---

(١) وَسُمِّي جمعًا سالمًا مع حذف التاء مِنْ مفرده المؤنث؛ لأن حذفها لعدم اجتماع علامتي تأنيث على كلمة واحدة، فلا يقال: «مُسْلِمَتَات»، ويقال: «مسلمات»؛ كما لا تجتمع علامتا تأنيث في المضارع المتصل به نون النسوة فلا يقال: «ترضعن»، ويقال: «يرضعن».

(٢) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

(٣) صفة منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنها جمع مؤنث سالم.

(٤) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١] فتفتح الأرض إذا كانت السموات منصوبة، وتكسر إذا كانت السموات مجرورة.

ويلحق به «أولات» بمعنى: صاحبات؛ لأنه لا مفرد لها من لفظها، قال تعالى: ﴿وَأُو۟لَـٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَـٰتِ(١) حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

ويلحق به ما سمي به من الأعلام كـ«بركات وعرفات» قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] ويجوز في هذا النوع إذا كان علمًا على مؤنث كـ«زينات - جمالات - عطيات» أن يعرف إعراب الممنوع من الصرف، باعتبار العلمية والتأنيث فيجر بالفتحة، ويجوز عدم تنوينه مع جره بالكسرة، وشاهدهم قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر أذرعات، وبكسرها مع التنوين، وبجرها بالفتحة.

فائدة:

تنحصر النيابة في الحركات بين الفتحة والكسرة فيأخذ الممنوع من الصرف علامة النصب للجر ويأخذ جمع المؤنث علامة الجر للنصب، واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥] ومن بديع اجتماعهما قوله تعالى: ﴿وَأُخَرَ يَابِسَـٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣] فجاءت اللفظتان منصوبتين في قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَـٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَـٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

---

(١) خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

ومجرورتين في قوله تعالى: ﴿ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ﴾ [يوسف: ٤٦]، وضبطهما لم وتغيّر ضبط متبوعهما «سبعِ».

ثانيًا- البناء

تعريفه:

هو لزوم آخر الكلمة صورة واحدة مع تغير العوامل الداخلة عليها لغير علة في الكلمة ذاتها[١].

فيلزم آخرها السكون؛ قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ ﴾ [غافر: ٣٠]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ﴾ [القصص: ٨٥]، وقال: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤].

أو الفتح، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ [غافر: ٤٩] وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠١] وقال: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦].

أو الكسر؛ قال تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [يس: ٦٤]، وقال: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ﴾ [المزمل: ١٩]، وقال: ﴿ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ﴾ [العنكبوت: ٣٤].

أو الضم؛ قال تعالى: ﴿ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥]، وقال -سبحانه-: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ﴾ [البقرة: ١٤٩].

ويمكنك أن توازن بين الإعراب والبناء حيث يجتمعان معًا، وكما قيل: «وبضدِّها تتميَّز الأشياء»، فتأمل -مثلًا- كلمة «هذا» المبنية وكلمة «القرآن»

---

(١) احترازًا من الاسم المقصور، فهو يلزم صورة واحدة؛ لانتهائه بألف مقصورة مسبوقة بفتح لا لكونه مبنيًّا.

المعربة في الآيات الكريمة التالية علمًا بأن اسم الإشارة إذا وليه معرّف بـ«أل» وكان القصد الإشارة إليه كان بدلًا من اسم الإشارة.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩][(١)]، فـ«هذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم إن، و«القرآن» بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١]، فـ«هذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، و«القرآن» بدل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟ ﴾ [الإسراء: ٤١]، فـ«هذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر اسم مجرور، و«القرآن» بدل مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

أنواع البناء:

البناء نوعان: أصلي، وعارض

أولًا: البناء الأصلي، هو ما كان مبنيًا بناءً أصيلًا من أصل وضعه في اللغة ويسمَّى بالبناء اللازم، وله أربع علامات: السكون والفتح والكسر والضم.

أ- **السكون**: وهو الأصل في البناء؛ لأنه أخف من الحركة، وأجزاء الكلام جميعها، منها ما يبنى على السكون الظاهر إذا انتهى بحرف صحيح مثل «مَنْ» وبسكون المقدر إذا انتهى بحرف معتل مثل «في - إلى - ما - ذا» أو إذا التقى

---

(١) هذه الآية الكريمة جمعت المحال الإعرابية الثلاثة للاسم المبني فـ«هذا» في محل نصب اسم إن، و«التي» في محل جر اسم مجرور، و«هي» في محل رفع مبتدأ.

الحرف الصحيح مع حرف ساكن كقوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [المعارج: ٣] ومثال اجتماع البناء على السكون في الاسم والفعل والحرف قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا ﴾ [ق: ٢٢].

فـ«قد وفي ومِن وها» حروف مبنية على السكون لا محل لها من الإعراب، و«كنت» فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل[1] لا محل له من الإعراب، و«ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر اسم مجرور.

وكذا في قوله تعالى: ﴿ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [يس: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

ب- **الفتح**: ويكون -أيضًا- في الاسم كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ﴾ [القصص: ٦٢]، ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ ﴾ [الرعد: ٧]، والفعل الماضي كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: ٣٣]، ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ ﴾ [المنافقون: ١]، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢]، والمضارع المتصل به نون التوكيد: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة: ٤]، والحرف كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿ وَلَـٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [النحل: ٣٠].

وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي ﴾ [مريم: ٤٦].

فـ«قال» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«الهمزة» حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و«أنت» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل سد مسد الخبر.

---

(١) تسمَّى بذلك وإن كانت في محل رفع اسم كان، ولذا فأرى أن الأولى أن يقال: «لاتصاله بالتاء» أو «بضمير رفع متحرِّك».

وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦].

ج- **الكسر**: ويكون في الأسماء كقوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿ هَٰذِهِ ٱلنَّارُ ﴾ [الطور: ١٤]، ﴿ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَٰطِـِٔينَ ﴾ [يوسف: ٢٩] والحروف كقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ ﴾ [الروم: ٤]، ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٦]، ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٣] واجتمعا في ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [النساء: ٧٨]، فاللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، و«هؤلاء» اسم إشارة مبني على الكسر في محل جر اسم مجرور، ولا يدخل البناء على الكسر في الأفعال.

د- **الضم**، ويكون في الأسماء ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ﴿ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ ﴾ [فصلت: ٣١] وفي الحروف في كلمة «مُنْذُ» إذا كانت حرف جر كقولنا: «ما رأيتك منذ يومين» وهي بمعنى «مِنْ» وفي الأفعال أيضًا[1] يكون في الماضي المتصل به واو الجماعة ﴿ فَعَلِمُوٓاْ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ ﴾ [القصص: ٧٥]، ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [الكهف: ١٠٧]، ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [التوبة: ٥].

ثانيًا: البناء العارض: يعرض لبعض الكلمات أحيانًا ما يجعلها مبنية بعد ما كانت معربة، والبعض يطلق على ذلك النوع البناء الفرعي، ليكون مقابلًا للبناء الأصلي، ويقع ذلك فيما يلي:

---

(١) هناك من يرى أن الضم لا يدخل في الأفعال، ويوجه الفعل الماضي المتصل به واو الجماعة على أنه مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره انشغال المحل بحركة الضم لمناسبة واو الجماعة، وهذا تكلّف، وإن كان عليه الكثير من الأكابر بدليل أنهم يذكرون بعد ذلك أحوال بناء الماضي، فينصون على أنه له ثلاثة أحوال: الفتح والضم والسكون، انظر: النحو الوافي (١/ ٩٣) كنموذج لما ذكرت.

١- **اسم لا النافية للجنس**[(١)] إذا كان مفردًا ليس مضافًا ولا شبيهًا به، فإنه يبنى على ما ينصب به ويكون في محل نصب، ولذا لا ينون كعلامة على عدم إعرابه، كقوله تعالى: ﴿ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٧]، ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [يوسف: ٩٢]، ومن أشعارهم:

إن الشباب الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُه ... فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتِ للشِّيبِ

تَعزَّ فلا إلفينِ بالعيش مُتْعِا ... ولكن لِرُوَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ

٢- **المنادى العلم المفرد** ﴿ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾ [مريم: ١٢] فإنه مبني على ما يرفع به في محل نصب، وكذا النكرة المقصودة ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾ [سبأ: ١٠]، ﴿ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ﴾ [هود: ٤٤].

٣- الأعداد المركبة من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» -ما عدا اثنى عشر- فإنها تبنى على فتح الجزأين، وتعرب حسب محلها من الإعراب، قال تعالى: ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف: ٤]، فـ«أحد عشر» عدد مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به، وقال تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠]، فـ«تسعة عشر» عدد مبني على فتح الجزأين في محل رفع مبتدأ وخبر.

أما العدد «اثنا عشر» فإن أوله (اثنا) يعرب إعراب المثنى، فيرفع بالألف ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠] ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦]، ويجر وينصب بالياء ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠] والجزء الثاني

---

(١) سيأتي بيان أحوال اسم لا عند الحديث عن نواسخ الجملة الاسمية في السفر الثاني -إن شاء الله-.

(عَشَرَ)، يبنى على الفتح لا محل له من الإعراب بدل من نون المثنى المحذوفة؛ لأنه مركب تركيب مَزْجٍ لا تركيب إضافةٍ؛ بدليل عدم صحة فصل جزئيه.

٤- بعض الظروف[(١)] وهي نوعان:

أولاً- ما بني لأجل تركيبه تركيب الأعداد المركبة (أحد عشر - تسعة عشر) وهو زماني كـ«صباح مساء - يوم يوم - ليل نهار» ومنه قول الشاعر:

آتٍ الـــرزقُ يـــومَ يـــومَ فأجمـــلْ طلبًـــا وابـــغ للقيامـــةِ زادًا

ومكاني: «بينَ بينَ - وراءَ وراءَ» ومنه الحديث في الصحيح «مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ»[(٢)].

ثانيًا- ما بني لا لتركيب ومنه:

أ- قبل وبعد: إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه فقال تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] والتقدير: مِنْ قبل الهزيمة ومن بعد النصر، فإن ذكر المضاف إليه جر: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣]، وإن نوى لفظه كذلك أعرب وعليه قراءة شاذة «من قبلٍ ومن بعدٍ» [الروم: ٤].

ب- ظروف الزمان المبهمة[(٣)] إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾ [مريم: ٣٣] فيجوز بناؤها على الفتح وإعرابها اتفاقًا، والبناء أرجح أو أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مضارع فيجوز بناؤها أيضًا على الفتح على خلاف والإعراب أرجح وعليه قراءة نافع {هذا يومَ ينفع الصادقين

---

(١) الظروف منها المبني بناء لازمًا كـ«إذ - حيث» والمبني بناء عارضًا والمعرب المنصوب وكل سيتضح -إن شاء الله-.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥).

(٣) انظر: كتابنا أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، دراسة نحوية دلالية، ط/ دار المحدثين، ٢٠٠٨م، (ص١٢٨-١٣٢).

صدقهم} [المائدة: ١١٩] وقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ [الانفطار: ١٩]، وقد قرئ برفع «يوم» في الآيتين، وإلا أعربت ﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٖۗ ﴾ [هود: ٦٦]، ﴿ يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ ﴾ [الحاقة: ١٨].

ج- كلمة «أمس» مبنية على الكسر على لغة الحجازيين، ففي صحيح البخاري قوله ﷺ لجويرية -رضي الله عنها- «أَصُمْتِ أمس؟»[(١)] وبنو تميم يعاملونه معاملة الممنوع من الصرف وذلك إذا كانت نكرة دالة على اليوم السابق ليومك، فإذا دخل عليها «أل» نكرت، وأعربت قال تعالى: ﴿ كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ ﴾ [يونس: ٢٤] فالأمس اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، ولا يدل على يوم معين، ومن العرب من يبقي بناءها، ويُخَـرَّج على التأويل[(٢)].

د- كلمة «الآن» مبنية على الفتح لتضمنها معنى الإشارة ولملازمتها لفظًا واحدًا، وليست ملازمة للظرفية ولكن وقوعها ظرفًا أكثر من وقوعها غير ظرف، ومن أمثلة ظرفيتها قوله تعالى: ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأَنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا ﴾ [الجن: ٩]، وقوله ﷺ: «**تصدقوا فيوشك الرجل أن يمشي بصدقته، فيقول الذي أعطيها لو جئتنا بالأمس لأخذتها وأما الآن فلا حاجة لي بها**»[(٣)]. ومن أدلة بنائها وقوعها مبتدأ في قوله ﷺ حين سمع وجبة: «**هذا حجر قد رمي به في النار منذ سبعين خريفًا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها**»[(٤)] ورفض ابن مالك القول بإعرابها[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٨٥).
(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٢٤).
(٣) رواه مسلم (١٠١١).
(٤) أخرجه مسلم (٢٨٤٤).
(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢١٨-٢٢٠).

هـ- كلمة «قط» لنفي الوقت الماضي عمومًا فنقول: «ما فعلت هذا قط»[١] وكثر ورودها في الصحيح كقول الصحابي: «**قصرنا بالصلاة مع النبي ﷺ أكثر ما كنا قطُّ وآمنُه**»[٢] كقول المَلَكِ: لَأبأسِ أهلِ الدنيا حين يَدْخُل: «**هل رأيت بؤسًا قطُّ؟**» فيقول: لا والله يا رب[٣].

وقد لا تسبق بزمان ماضٍ لفظًا ولكنه موجود معنى ومنه قول أُبيّ لعبد الله حين سأله عن قراءة سورة الأحزاب فقال: ثلاثًا وسبعين، فقال: «قطُّ» أي ما كانت كذا قط.

و- مُذْ ومُنذُ ويكونا اسمين إذا وليهما مرفوع مثل: «لم أره مذ يَومان» أو وليهما جملة تامة مثل قول أبي ذؤيب في عينيته الشهيرة:

قَالَتْ أُمَامَةُ مَالِجِسْمِكَ شَاحِبًا مُنْذُ ابْتُذِلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

فإذا وليهما مجرور كانا حرفين للجر مبنيين كقولك: «لم أره مُذْ يَوْمَيْنْ».

٥- الأعلام المركبة المختومة بـ(ويه) كـ(سيبويه) فيبنى على الكسر في محل رفع «هذا سيبويهِ» أو نصب «إن سيبويهِ إمامُ النحاة» أو جر «قرأت كتاب سيبويهِ» ولم يرد نظيره في التنزيل.

٦- ما جاء على وزن (فَعَالِ) علمًا على مؤنث كالبيت المشهور:

إذا قالت حَذَامِ فَصَدِّقُوها فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

بالبناء على الكسر في محل رفع فاعل، وكذا ما جاء على نفس الوزن لِسَبِّ الأنثى من قولهم: «يا لَكَاعِ»، «يا خَبَاثِ» فيبنى على الضم المقدر لانشغاله بحركة

---

(١) فيها ثلاث لغات قطُّ «بالضم والتضعيف»، وقَطُ «بالضم والتخفيف»، و«قَطِ» بالكسر.
(٢) أخرجه البخاري (١٥٧٣).
(٣) أخرجه مسلم (٢٨٠٧).

البناء الأصلي في محل نصب على النداء، ولم يرد مثل ذلك أيضًا في التنزيل.

المبنيات من الكلمات

يدخل البناء جميع أجزاء الكلام واستقر عند النحاة أن الحروف كلها مبنية، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وأن الأصل في الأسماء الإعراب.

أ- **الحروف**: الحروف كلها مبنية ولا محل لها من الإعراب، اتفق النحاة على ذلك واختلفوا في تعليل سبب بنائها والمشهور؛ لأنها لا تحمل معنى في نفسها ولا ينسب إليها حدث وكذا لا يقع عليها، ولذا فهي لا تشغل وظيفة نحوية(١) ولا تحتاج إلى إعراب؛ لأن الإعراب وظيفته الكشف عن معاني النحو، والذي أراه أنها مبنية لأن العرب استعملتها هكذا والنحو هو محاكاة العرب فيما سُمع عنهم وثبت بالنقل الصحيح، وحروف المعاني إما أحادية، أو ثنائية، أو ثلاثية، أو رباعية، أو خماسية، ليس غَيْرُ(٢).

١- **الأحادية**: تبنى على الفتح أو الكسر ولا سكون فيها، ولا ضم وأما من قرأ في الشواذ «الحمدُ لله» [الفاتحة: ٢] بضمِّ اللام فهي للإتباع لحركة الدال، وليس للبناء، فالبناء على الفتح في الواو ﴿ وَٱلۡعَصۡرِ ﴾ [العصر: ١] والفاء: ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾ [الأعلى: ٢] وتاء القسم: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وكاف التشبيه: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ [الشورى: ١١]، والهمزة: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ ﴾ [الأنبياء: ٦٢] ولام الابتداء: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ ﴾ [يوسف: ٨] والمزحلقة(٣): ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ ﴾ [فصلت: ٤٣] والبناء على الكسر في باء الجر: ﴿ بِٱللَّهِ إِنَّ

(١) انظر: مناقشة ذلك في النحو الوافي للعلامة الأستاذ د/ عباس حسن، (٢/ ٨٤).

(٢) كلمة «غير» تبنى على الضم في هذه الحالة إذا وقعت بعد ليس، ولم تضف لشيء.

(٣) هي الداخلة على خبر «إنَّ»؛ وسميت بذلك لعدم استطاعتها والاستقرار على اسم إنَّ؛ لمنع اجتماع أداتين للتوكيد متتاليتين، فزُحْلِقت على الخبر.

ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] ولام الجر: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، والتعليل: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢] مع ملاحظة أن لام الجر تبنى على الفتح إذا دخلت على أحد ضمائر «هُنَاكَ» وهي الهاء: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ [يوسف: ٣١]، و«نا» ﴿فَٱغْفِرْ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، والكاف: ﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] واجتمعت حركتا بنائها في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [الكهف: ٣٤].

٢- **الثنائية** جميعها تبنى على السكون[(١)] الظاهر: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، أو المقدر بالأصالة: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

أو لِتَحرُّكِ الحرفِ لالتقاء الساكنين بالفتح ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣]، أو الكسر: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧] واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ومثال اجتماع الظاهر والمقدر ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٩].

٣- **الثلاثية** تبنى على السكون المقدر ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النازعات: ١٧]، أو

---

(١) تعمدت ذلك؛ لأن بعض الدراسين يتوهم أن «مَعَ» حرف جر، وهي ظرف فما بعدها مجرور بالإضافة.

الفتح: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٣٩]، ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴾ [يس: ٢٦] أو الكسر في «جَيْرِ» حرف جواب بمعنى نعم، أو الضم في «مُنْذُ» حرف جر للزمان.

٤- **الرباعية** تبنى على السكون ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [ص: ٦٥] وذلك في إلا الاستثنائية[١]، ﴿ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ [يونس: ١٠٤] أو الفتح ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١]، ﴿ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر: ٧].

٥- **الخماسية** تبنى على الفتح، وهي في حرف واحد هو «لكن» قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الحديد: ١٤].

تنبيهات:

أولًا: هناك بعض الحروف تشبه الأسماء المبنية ويفرق بينهم بالسياق مثل: «ما» فهي حرف لا محل له من الإعراب إذا كانت نافية ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ ﴾ [المجادلة: ٧]، ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾ [القصص: ٣٨]، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وزائدة بعد حرف جر ﴿ مِّمَّا خَطِيٰٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [نوح: ٢٥] ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] أو كافة لـ«أنَّ» عن العمل ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨] أو عاملة عمل ليس ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢].

وتكون اسمًا إذا كانت موصولة ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، أو شرطية: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧] أو

---

(١) احترازًا من «إلا» المكونة من إن الشرطية ولا النافية فإنها مكونة من حرفين ثنائيين.

استفهامية ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾ [القارعة: ١٠]، أو تعجبية ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥].

وعندها يكون لها محل من الإعراب وهناك مواضع يتحمل فيها السياق الحرفية والاسمية كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖ ﴾ [طه: ٦٩]، فما تتحمل الموصولية والمعنى: إن الذي صنعوه كيد ساحر، أو المصدرية[١] والمعنى: إن صنعهم كيد ساحر أو الكافة وعليه قراءة من قرأ {إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ} بنصب (كيدَ).

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٣٨] ثبتت الألف في «لكنا» لأنها مكونة من «لَكِنْ أَنَا» فسهلت الهمزة وأدغمت النون في النون فصارت «لَكِنَّا».

ثالثًا: الأصل في حركة بناء الحرف حركة الحرف الأخير منه عند نطقه مُسْتَقِلًّا.

ب- الأفعال[٢]:

١- الماضي: مبني اتفاقًا وأحوال بنائه ثلاثة الفتح والسكون والضم واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَخَذۡتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [فاطر: ٢٦].

٢- الأمر: مبني على الصحيح، وأحوال بنائه الواردة في التنزيل ثلاثة السكون، وحذف حرف العلة، وحذف النون، واجتمع ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا

---

(١) المصدرية حرف ولكنها وما دخلت عليه تشغل وظيفة نحوية فيكون للمصدر المؤول موقعًا من الإعراب، وسيأتي بيانها عند تناول الموصول في الباب الثالث.

(٢) سيأتي بيانها تفصيلًا في الباب الرابع.

وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا ﴾ [البقرة: ١٠٤]، ويبنى على الفتح في نحو: «اعْمَلَنْ بِنيَّةٍ».

٣- المضارع: يبنى إذا اتصل بنون التوكيد أو نون النسوة فيبنى مع الأولى على الفتح: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢]، ومع الثانية على السكون: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ج- **الأسماء**: تبنى إذا شابهت الحرف وأوجه مشابهتها للحرف أربعة أوجزها العلَّامة ابن مالك في قوله:

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
كالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... والمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بلا ... تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلا

فحاصل كلامه أن الاسم يبنى لمشابهته الحرف في الوضع على حرف كتاء الفاعل «قلت» أو حرفين كـ«نا» في مثل: «جاءنا» فالضمائر بنيت لمشابهة الحرف في صورته اللفظية، وكذا مشابهته في المعنى كأسماء الاستفهام تشبه همزة الاستفهام، وأسماء الشرط تشبه إن الشرطية، وأشار إليهما بـ«متى» فإنها تستخدم للشرط والاستفهام وذلك مشابهة لحرف موجود في الاستخدام، وقد تكون مشابهة لحرف ليس موجودًا، كأسماء الإشارة فإنها تدل على معنى يفترض أن يكون له حرف دال عليه، وهناك ما يشابه الحرف في الاستعمال بأنه يؤثر ولا يتأثر -وكذلك الفعل عامل غير معمول فيه- وذلك في أسماء الأفعال فإنه تشبه «إنَّ» الناسخة في تأثيرها وعدم تأثرها بغيرها، وأخيرًا من الأسماء ما يشبه الحرف في افتقاره إلى غيره افتقارًا مُؤَصلًا كالأسماء الموصولة[1].

---

(١) جرت عادة أساتذتي في تصانيفهم بتجنب سرد هذه الأوجه، لعدها من فلسفة النحو وأنه لا طائل من ورائها؛ بالإضافة إلى إمكانية ردها ومناقشتها، وهي سنة حسنة أكاد =

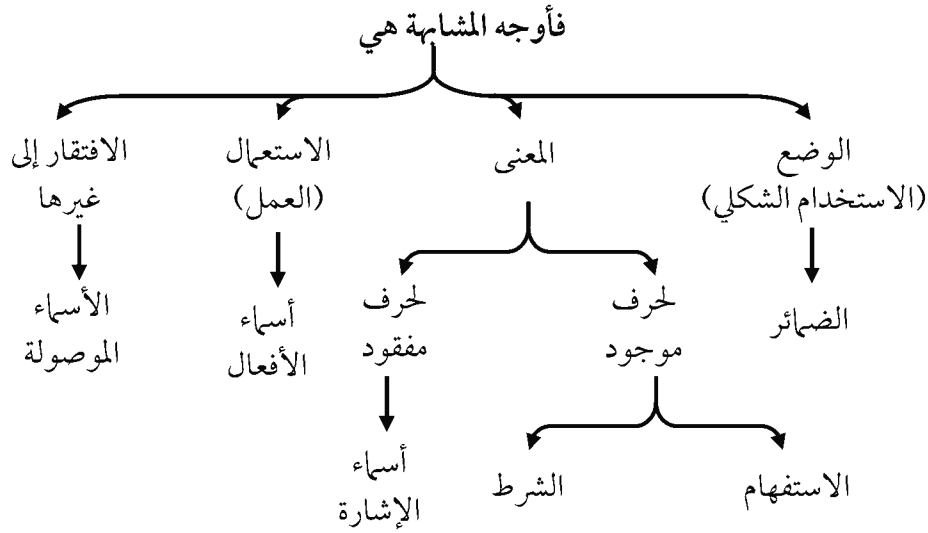

فهذه الأنواع الستة هي المبنيات أصالة في الأسماء وما بني من غيرها كبعض الظروف، ويندرج تحت شَبَهٍ من أوجه الشبه الأربعة، وسأقسم هذه الستة إلى فريقين أو مجموعتين:

المجموعة الأولى: ما سأتناوله تفصيلًا -إن شاء الله- في الباب الثالث من هذا السِّفْر وهي:

الضمائر - أسماء الإشارة - الأسماء الموصولة - وكذا أسماء الشرط في الباب الرابع عند الحديث عن جوازم المضارع.

المجموعة الثانية: التي سأعرض لها الآن بالتوضيح والبيان وتشمل أسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف المبنية أبدًا.

=

أجزم بصحتها ومع ذلك أجدني مدفوعًا إلى ذكرها؛ بيانًا لقدر هؤلاء الأكابر الذين تركوا لنا تراثًا يمكننا من مناقشة مَنْ لا يقنع بالنقل، ويُسْلِمُ انقيادَه للعقل.

أولا: أسماء الاستفهام

أ- ما خرج عن الاسمية والبناء من أدوات الاستفهام

يخرج من أدوات الاستفهام الهمزة وهل؛ لأنهما حرفان وكذلك «أي» لأنها الوحيدة المعربة من أدوات الاستفهام وملازمة للإضافة قال تعالى: ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾ [الأنعام: ٨١] ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢].

فـ«أي»: اسم استفهام مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

قال تعالى: ﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١].

فـ«أيَّ» مفعول به مقدم وجوبًا لـ«تُنْكِرُون» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

قال تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

فـ«أيَّ» مفعول مطلق[1] منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

قال تعالى: ﴿ مِنْ أَىِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾ [عبس: ١٨]، ﴿ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير: ٩]، ﴿ لِأَىِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [المرسلات: ١٢]، ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨]، ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣].

فـ«أي» فيما سبق اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

---

(١) اسم الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله إلا إذا كان مسبوقًا بحرف جر، ولذا لا يصح أن يكون معمولًا لفعل سابق له.

تنبيه:

أي تأتي شرطية واستفهامية وعندها تُعْرَب، وتأتي موصولة فتكون مبنية وهناك مواضع في التنزيل[١] حمل النحاة والمعربون فيها «أي» على البناء باعتبار أنها موصولة، والإعراب باعتبار أنها استفهامية، وأشهرها[٢] قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩]، فحملها الجمهور تبعًا لسيبويه على أنها موصولة مبنية في محل نصب مفعول به لـ«ننزعن» والتقدير: لننزعن الذين هم أشدُّ على الرحمن عتيا، وذلك لأنها متممة لما قبلها والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومذهب شيخه الخليل ومن تبعه أنها استفهامية معربة ومفعول ننزعن محذوف والتقدير: لننزعن الفريق الذي يقال لهم: أيهم أَشَدُّ على الرحمن عِتيّا، ومن ثَمَّ فـ«أيهم» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وبعيدًا عن الجَدَل النحوي المتعلق بالإعمال والتعليق والإهمال، فإن السياق يرجح كلام سيبويه، ولنبدأ بهذا اللؤلؤ المنثور من كلام العلامة ابن عاشور: «وأصل التركيب: أيهم هو أشد عتيًا على الرحمن، وذكر صفة الرحمن هنا لتفظيع عتوهم؛ لأن شديد الرحمة بالخلق حقيق بالشكر له والإحسان، لا بالكفر به والطغيان»[٣].

---

(١) انظرها في دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ عضيمة، (١/ ٥٩٠-٥٩٢).

(٢) أشهرها لأنها محط التحليل في كتب المتقدمين فمنهم من احتج لسيبويه، ومنهم من اعترضه واتهمه بالخطأ. انظر تفاصيل ذلك في: الدر المصون (١/ ٦٢٠-٦٢٤)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٤١٠-٤١١).

(٣) انظر: التحرير والتنوير (١٦/ ١٤٨).

فالمقام إذن ليس مقام استفهام وتوبيخ وإنكار لهؤلاء المتجبرين على خالقهم الرحمن، وإنما هو مقام أخذٍ ونكالٍ وتعذيب لهؤلاء المتجبرين؛ جراء عتوهم وجحدهم، ودليل ذلك الآية السابقة لها: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ [مريم: ٦٨] والآية اللاحقة: ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾ [مريم: ٧٠] فالقول بالاستفهام فيه تفكيك لنظم الكلام، وتكلُّف لا يُرْضِي من تذوق بيان القرآن.

بالإضافة إلى التصريح بالموصول في الآية التالية لها والتجانس أولى، وبالإضافة إلى أنه قرئ في الشواذ بنصب «أيهم» وهذا يشهد لكلام سيبويه بأنها المفعول.

ب- أسماء الاستفهام المبنية اتفاقًا:

١- أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوبًا تقديره كائن أو استقر.

هكذا إعرابها في جميع مواضعها في التنزيل عدا في قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير: ٢٦] فهي متعلقة بالفعل بعدها وليست خبرًا.

ومن أمثلتها: ﴿ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾ [القيامة: ١٠]، ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ﴾ [الأنعام: ٢٢]، ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [غافر: ٧٣].

وفي غير التنزيل أيضًا لا تخرج عن ذلك إلا في حالتين:

الأولى: إذا سبقت بحرف جر كانت في محل جر بهذا الحرف كقولنا: «مِنْ أَيْنَ لك هذا؟» وقول شاعرهم:

فـأينَ إلى أيـنَ النُّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي ... أَتَاكِ أَتَاك اللاَّحِقُـونَ احبسِ احبسِ

الثانية: إذا تبعها فعل ناسخ كانت في محل نصب متعلق بمحذوف خبره كقولنا: «أين كنت؟».

٢- أَيَّانَ ومتى: أسماء استفهام عن الزمان بيد أن أيان تختص بالزمن المستقبل، ومتى لِما مَضَى وما يستقبل، ولا يسأل بـ«أَيَّان» إلا عن الشيء العظيم فلا يقال: «أَيَّان تتزوج؟» بل يقال: «متى تتزوج؟» أمَّا إعرابها فكالآتي:

أ- إذا وقع بعدهما اسم كانا متعلقين بمحذوف خبر مقدم وجوبًا لهذا الاسم سواء كان الاسم مظهرًا ﴿ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ﴿ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات: ١٢]، ﴿ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا ﴾ [النازعات: ٤٢]، ﴿ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَـٰمَةِ ﴾ [القيامة: ٦]، أو مضمرًا: ﴿ مَتَىٰ هُوَۖ ﴾ [الإسراء: ٥١]، أو مبهمًا: ﴿ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلۡوَعۡدُ ﴾ [يونس: ٤٨]، ﴿ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلۡفَتۡحُ ﴾ [السجدة: ٢٨].

ب- إذا وقع بعدهما فعل كانا متعلقين به في محل نصب ظرف زمان له ﴿ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١]، وتقول لصاحبك: «متى أتيت؟».

ج- إذا سبقت متى بحرف جر كانت في محل اسم مجرور، كقولك: «إلى متى التواني؟» وكقول أبي العتاهية:

حَتَّـــى مَتَـــى أنـــتَ تَلْهُـــو ... في غَفْلَـــــةٍ وَتُمَـــــازِحْ

والمـــوتُ في كـــلِّ يَـــوْمٍ ... في زَنْـــدِ عَيْـــشِكَ قَـــادِحْ

٣- مَنْ: وهي اسم استفهام للعاقل: ﴿ مَن فَعَلَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ ﴾ [الأنبياء: ٥٩] وهي مبنية على السكون في محل جر إذا سبقت بحرف جرّ، ﴿ هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾ [الشعراء: ٢٢١]، ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ [غافر: ١٦]، ﴿ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٤٢]، فتعرب «لمن» اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، و«مَنْ» اسم استفهام مبني على السكون في محل جر اسم مجرور والجار

والمجرور في محل رفع متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«عقبى» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للتعذر، وهو مضاف، و«الدار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، أو إذا سبقت باسم كقولنا: «كتابَ مَنْ قرأت؟» فتكون في محل جر بالإضافة.

ب- وتكون في محل رفع مبتدأ في الحالات الآتية:

إذا وقع بعدها اسم سواءً كان نكرة ﴿ مَنۡۜ رَاقٖ ﴾ [القيامة: ٢٧]، ﴿ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِلَيۡلٖ تَسۡكُنُونَ فِيهِۖ ﴾ [القصص: ٧٢]، أو معرفة: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الرعد: ١٦] معربًا كما سبق أو مبنيًا أيضًا: ﴿ أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي يَرۡزُقُكُمۡ إِنۡ أَمۡسَكَ رِزۡقَهُۥۚ ﴾ [الملك: ٢١]، وكقولنا: «مَنْ أَنْتَ؟».

٢- إذا وقع بعدها جار ومجرور كقولنا: «مَنْ في الدار؟» أو ظرف كقولنا: «مَنْ عندكم؟» فشبه الجملة خبر «مَنْ» وقد يكون خبرًا مقدمًا لاسم واقع بعده، والجملة كلها خبر «مَنْ» كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [المؤمنون: ٨٨].

٣- إذا وقع بعدها فعل لازم كقولنا: «مَنْ جاء؟» «مَنْ مات؟» ويكون الفعل وفاعله المستتر خبر «مَنْ»[(١)].

---

(١) فإن قلت: لِمَ لا يكون اسم الاستفهام فاعلًا للفعل اللازم بعده؟ قلت: لأن الفاعل لا يتقدم على فعله، واسم الاستفهام واجب التقديم. ومن ثَمَّ فقول العوام: «ضَرَبْتَ مَنْ؟» خطأ فادح فاضح، ولا يَتَخَلَّى اسم الاستفهام عن صدارته إلا إذا كان «عَامِل عَمْلَه» فيعاقب عليها بالجر، بالحرف «لِمَنْ المال؟» أو بالإضافة: «كتاب مَنْ قرأت؟»، ولكنه من كَرَمِهِ يوجب التصدير لمن جَرُّوهُ.

٤- إذا وقع بعدها فعل متعدٍ مستوفٍ لمفعوله، فتكون الجملة الفعلية خبره وذلك كثير في التنزيل ﴿ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ﴾ [التحريم: ٣]، ﴿ مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [الزمر: ٣٨]، ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨].

ج- **وتكون في محل نصب مفعول به** إذا وقع بعدها فعل متعدٍ لم يأخذ مفعوله ويصلح وقوعه عليها كقولنا: «مَنْ صَادَقْتَ؟» «مَنْ قَابلتَ؟» «مَنْ تزوَّجتَ؟».

٤- **ما: اسم استفهام عن غير العاقل**، ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧ قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾ [طه: ١٧-١٨] وإعرابها مثل «من» فتأتي في المحال الإعرابية الثلاثة:

أ- في محل جر إذا سبقت بحرف جر، وعندها تحذف ألفها وجوبًا؛ للتفرقة بين الاستفهامية وغيرها من أنواع «ما» ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤]، ﴿ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥]، ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ: ١]، ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢]، ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١].

ب- في محل رفع مبتدأ، وهو الغالب على ورودها في التنزيل، وذلك اتفاقًا إذا جاء بعدها جملة فعلية أو شبه جملة فمن الأول: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس: ٣]، ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ﴾ [التين: ٧]، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ﴾ [الهمزة: ٥]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٨٣].

ومن الثاني: ﴿ مَا لَهَا ﴾ [الزلزلة: ٣]، ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩٢]، ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل: ٢٠]، ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾

[الفرقان: ٧].

واختلفوا في «ما» الواقع بعدها اسم معرفة فمذهب سيبويه ومن تبعه أنها مبتدأ وما بعدها خبر وعليه عامة المفسرين، ومذهب غيره أنها خبر مقدم والمعرفة مبتدأ مؤخر(١)، ومن ذلك: ﴿ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ٢]، ﴿ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧]، ﴿ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين: ١٩]، ﴿ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٤]، ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٢) [الشعراء: ٢٣]، ﴿ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [الفرقان: ٦٠] سواء كان المعرفة اسمًا ظاهرًا كما سبق أو مضمرًا كقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، أو مبهمًا كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧] وقول إبراهيم عليه السلام: ﴿ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ٥٢].

ج- في محل نصب مفعول به للفعل المتعدي الواقع بعدها الصالح للوقوع عليها ولم يذكر له مفعول، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٠]، ويوضح إعرابها جوابها: ﴿ نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ [الشعراء: ٧١].

وقوع «ذا» بعد «ما» و«مَنْ» الاستفهاميتين(٣):

أ- إذا وقعت «ذا» بعد «ما» فللنحاة فيها إعرابان:

الأول: أن تكون «ما» استفهامية في محل رفع مبتدأ و«ذا» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، والجملة بعده صلته لا محل لها من الإعراب وعليه

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في السفر الثاني -إن شاء الله- باب الجملة الاسمية.

(٢) استخدم «ما» بدلًا من «مَنْ» لأنه سؤال من فرعون الجاحد المنكر الجاهل بحقيقة ما يدعوه إليه موسى عليه السلام وكذا في قول الكافرين ﴿ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ أو لأنهم يسألون عن معنى ﴿ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ أو ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ لأن «ما» يقصد بها بيان الشيء وتعيينه غالبًا ومن ذلك قوله ﷺ في عام الوفود «ما أنتم؟» سائلًا عن اسم القبيلة.

(٣) انظر: تفاصيل ذلك في كتابنا، أثر السياق (من ص١٦١ إلى ص١٦٩).

قراءة {يسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ} [البقرة: ٢١٩] بالرفع والتقدير: هو العفو.

الثاني: أن تكون «ماذا» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم وجوبًا وعليه قراءة {قل العفوَ} والتقدير: ينفقون العفو.

ويشهد لها الجواب في نظيرها من الآيات: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ [النحل: ٣٠] أي: أنزل خيرًا.

ب- إذا وقعت «ذا» بعد «مَن» تكون «مَنْ» مبتدأ و«ذا» اسم موصول خبره والجملة بعده صلته لا محل لها من الإعراب وذلك في نحو «مَنْ ذَا لَقِيتَ».

أما إذا وقع بعدهما «الذي» تكون «ذا» اسم إشارة، والموصول «نعت له» في نحو قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لكراهية توالي اسمين موصولين.

وهنا يشار إلى أنَّ وقوع «ذا» بعد «ما» و«مَنْ» يجعل «ماذا» و«من ذا» تتنازل عن صدارتها[(١)] فيجوز إعمال ما قبلها فيها، وعليه قوله ﷺ في الصحيح لعمرو بن العاص ﷺ عند إسلامه وطلبه الاشتراط: «تشترط ماذا؟»[(٢)] وكذا في الصحيح في حديث الإفك قولُ عائشة -رضي الله عنها- «أقول ماذا؟ وأفعل ماذا؟»[(٣)].

٥- «أنى»: اسم استفهام مبني على السكون المقدر، ويأتي لثلاثة معان أشهرها «كيف» كقوله تعالى: ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ﴾ [الزمر: ٦] وعندها تكون في محل نصب حال، وتكون بمعنى «متى» فتتعلق بمحذوف خبر، ويحتملها قوله تعالى: ﴿ قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ ﴾ [آل عمران: ١٦٥]،

---

(١) من فوائد أبي رجاء -رحمه الله- انظر هامش أوضح المسالك (١/ ١٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤٧٩).

﴿ قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وتكون بمعنى «مِنْ أَيْنَ» فتكون في محل نصب ظرف مكان وعليه قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الدخان: ١٣]، وقد يحتمل السياق المعاني الثلاثة، كقوله تعالى: ﴿ قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ١٦٥] متى هذا؟ من أين هذا؟ كيف حدث هذا؟ وأحيانًا يتحمل معنيين فقط كقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ [آل عمران: ٣٧] أي كيف هذا؟ أو من أين لك هذا؟ وهو الراجح.

٦- «**كم**» **الاستفهامية**، وهو اسم مبني على السكون ووقعت في القرآن في محل نصب مفعول فيه «ظرف زمان» في قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ومفعول به ثان مقدم في قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة: ٢١١]، ولم تقع استفهامية مبتدأ.

٧- «**كيف**»: اسم استفهام مبني على الفتح، وأكثر مواقعه في القرآن كان حالًا كقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ١٤]، وتقع خبر لكان: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس: ٣٩]، وفي هذه الآية وما شابهها ﴿ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ [النمل: ٥١].

نجد للنحاة ثلاثة أعاريب، مبنية على نوع كان، فإذا اعتبرت ناقصة كانت كيف خبرها، وإن اعتبرت تامة كانت كيف حالًا، على معنى كيف حدثت العاقبة؟ وقعت العاقبة مهلكةً لهم، وإذا اعتبرت كان زائدة كانت «كيف» خبرًا للمبتدأ على معنى: كيف عاقبتهم؟ عاقبتهم هلاك ودمار.

فائدة:

للنحاة في كيف قاعدة تقول: كيف إعرابها جوابها؟ فإذا وقع بعدها فعل ناقص كانت خبره مقدمًا وجوبًا، كيف أصبحت؟ كيف كنت؟ وإذا جاء بعدها

فعل تام كانت حالًا، كيف أتيت؟ وإذا وقع بعد اسم كانت خبرًا مقدمًا وجوبًا، كيف حالك؟ وذلك لأن الإجابات؛ كنت مريضًا، أتيت مسرعًا، حالي بخير.

ثانيًا: أسماء الأفعال

هناك كلمات في اللغة العربية تعطي معنى الفعل ولا تقبل علامته، يطلق النحاة عليها «أسماء الأفعال» ويقسمونها دلاليًّا تقسيم الأفعال فهي ثلاثة أقسام:

أ- **اسم فعل أمر**: وهو الأكثر في لغة العرب، ونستخدم بعضه يوميًا سماعًا وأداءً، فعندما نسمع المؤذن يقول: «حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح» معناها: أقبل على الصلاة، أقبل على الفلاح.

فـ«حيّ» اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب بمعنى: أقبل، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت[١].

وعندما تتم قراءة الفاتحة في كل ركعة تقول: «آمين»، وإعرابه كـ«حيّ» إلا أنه بمعنى: استجب دالًا على الدعاء.

ومن المشهور منها «صه» بمعنى: اسكت، ومنه الحديث: «**من قال لأخيه والإمام يَخْطُبُ صَهْ فقد لغى**»[٢] و«مَهْ» بمعنى اكْفُفْ، فتقول: مَه عن المِزَاح، و«إيه» بمعنى: زدني، ومنه الحديث: «**إيه يابن الخطاب**»[٣]، وكذلك «هيه»، ومنه حديث: «**هيهِ يَا خُنَاس**»[٤]، ومنه في التنزيل قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾

---

(١) خلاصة إعرابها إنك تعربها تبعًا لمعناها، وتعطيها حكم الفعل الذي بمعناه، جاءت من حيث التعدي واللزوم.

(٢) أخرجه أحمد (٧١٩)، وأبو داود (١٠٥١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٣٥).

(٤) ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٥٩٠)، وابن حجر في الإصابة (٧/ ٦١٤).

[الحاقة: ١٩] ومعناه: خذوا، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ ﴾ [الأحزاب: ١٨] ومعناه: أسرعوا، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ١٥٠] ومعناه: احضروا، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ ﴾ [يوسف: ٢٣] ومعناه: أسرع هكذا المشهور في معنى «هيت» عند المفسرين والمعربين؛ لأنها عندهم مساوية «هَلُمَّ» وذكر أبو رجاء معنى جديرًا بالتأمل وهو «تهيَّأت لك» ومن ثَمَّ تكون اسم فعل ماضٍ[(١)]، ولم تذكر في أسماء الأفعال الماضية.

ب- **اسم فعل ماض:** وهو أقل من الأمر، كقولنا: «شتان ما بين الحق والباطل» ومعناه: افترق، وقولنا: «سرعان ما تنتهي الحياة» ومعناه: سَرُعَ انتهاؤها، وقولنا: «هيهات اللقاء» ومعناه: بَعُد اللقاء، ومنه في التنزيل: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] والمعنى: بَعُدَ بَعُد ما توعدونه واللام في «لما» زائدة، فـ«هيهات»: اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

ج- **اسم فعل مضارع:** وهو أقلها استعمالًا، كقولنا: «آهٍ من الأشواق» بمعنى أتوجع وأتألم، ويقال: «قطني هذا» بمعنى: يكفيني هذا، ومنه في التنزيل: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء: ٢٣] أي: أتضجر أو أتأفف وكذا: ﴿ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١١٤] قيل: لَيَتَوَجَّعُ لكفرِ أبيه، وذلك من فرط رحمته ورقته وحلمه عليه السلام[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢] والمعنى:

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٧٩).

(٢) وفيه تكلُّف؛ لأن تجانس المشتقات أولى باعتبارها صيغة مبالغة، ولو كان المعنى على ما قالوا، لانْتَصَب «حليم» على الحالية، وإلا تكلفنا مبتدأ لـ«حليم»، وفي ذلك تفكيك لنظم الكلام.

أَعْجَبُ من عدم فلاح الكافرين[١]، ومثل: وَيْ «واهًا» و«وا».

وتقسم أسماء الأفعال من حيث الوضع «الاستخدام» إلى ثلاثة أقسام أيضًا:

أ- **مرتجلة**: وهي ما لم تستخدم إلا اسم فعل ووضعت كذلك ابتداءً، وهذا النوع مقصور على السماع ولا يقاس عليه ويلزم صورة واحدة مع تنوع الخطاب وهو ما سبق ذكره فتقول: «صه يا محمد»، «صه يا فاطمة»، «صه يا محمدان»، «صه يا شباب»، «صه يا نساء».

وبذلك استدل على أن «هَلُمَّ» في لغة القرآن اسم فعل، وإلا قيل «هَلَموا» في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨]؛ لأنهم يخاطبون جمعًا، وبعض العرب يستخدمها فعلًا للأمر فيغير الضمائر معها ويؤكدونها بالنون.

ويستثنى من المرتجل «ها» بمعنى خذ إذا أُلْحِقَ بها كاف الخطاب فتقول: «هاكَ الكتاب يا محمد»، و«هاكِ الكتاب يا فاطمة»، وهاكُمُ وهاكُنّ وهاكما.

ب- منقولة: وهي ما تستخدم في الأصل لغير معنى اسم الفعل، ونقلت من صورتها الأصلية إلى أسماء الأفعال، ولا تكون إلا للأمر، ويُشْتَرَطُ اتصالها بكاف الخطاب[٢]، وهو أيضًا ثلاثة أنواع:

١- منقولة عن جار ومجرور: كقولك: «إليك عَنِّي» بمعنى: ابتعد، أو قولك: «إليك الكتاب» بمعنى: خذ، ويجوز في هذه الجملة الاسمية والفعلية،

---

(١) ومن ثَمَّ منهم من يقف على «وَيْ» ويبتدئ بـ«كأنه لا يفلح الكافرون».

(٢) على رأي الجمهور، وبعضهم حمل قوله ﷺ: «**من لم يستطع فعليه بالصوم**» على أنها اسم فعل، مع مراعاة أن ذكر المأمور في قوله الشريف: «**من استطاع منكم الباءة**» جعله كالحاضر، والمعنى وإلا فالزم الصوم، والباء زائدة، وبعضهم تكلَّفه في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]، بمعنى: التزموا الطواف على سبيل الحث ويقف على «أَو اعْتَمَرَ».

فالاسمية باعتبار أصالة الجار والمجرور، فيكون شبه جملة خبر مقدم، و«الكتاب» مبتدأ مؤخر مرفوع، والفعلية باعتبار أنها اسم فعل أمر منقول، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، والكتاب مفعول به منصوب ومن ثَمَّ يقال: «إليكم نشرة الأخبار» بضم «نشرة» وفتحها.

ومنه في التنزيل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ ﴾ [المائدة: ١٠٥] أي: احفظوها، أو الزموها.

فـ«عليكم»: اسم فعل أمر بمعنى: الزموا مبني لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتم.

و«أنفسكم»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

واعتبره بعضهم أيضًا في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ [الأنعام: ١٥١] عند من وقف على «ربكم» وابتدأ بـ«عليكم» والمعنى: الزموا عدم الإشراك به[(١)].

٢- منقول عن ظرف: كقولك: «أمامك أيها المجاهد» بمعنى: تقدم، ويقال: «دونك كذا» بمعنى: خذه، وقولك لمن ترتاب فيه: «مكانك» بمعنى: اثبت، ويقال: «وراءك وراءَك» بمعنى: تراجع أو ارجع، ومنه في التنزيل قوله تعالى: ﴿ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ ﴾ [يونس: ٢٨] بمعنى: اثبتوا[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ قِيلَ ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورٗا ﴾ [الحديد: ١٣] بمعنى: ارجعوا ارجعوا[(٣)].

---

(١) انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني (ص١٤٠).
(٢) انظر: جواهر القرآن، للباقولي، ط/ الهيئة العامة لقصور الثقافة، (١/ ١٤٧).
(٣) انظر: التبيان، للعكبري (١/ ٤٤١)، والبيان، لابن الأنباري (٢/ ٤٢١).

٣- **منقول عن مصدر**، كقولك لمن يسرع: «رُوَيْدَك رويدك» أي: تمهل، تمهل، وليس منه قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾ [الطارق: ١٧]؛ لأنها مصدر مؤكد لمعنى الفعل قبله، ويجوز في «رُوَيْد» عدم الاتصال بالكاف، ويكون عدم تنوينها دليل بنائها.

فإذا قلت: «رُوَيْدَ رُوْيدَ يا أخي» تكون اسم فعل، وإذا قلت: «رويدًا رويدًا يا أخي» تكون مصدرًا لفعل محذوف(١).

وأسماء الأفعال المنقولة سماعية لا يقاس عليها، فهي مقصورة على ما استخدمه العرب في كلامهم بمعنى اسم الفعل، إلا أن كاف الخطاب تتغير تبعًا لنوع المخاطب.

ج- **قياسية**: وذلك بأن تأتي من الفعل الثلاثي المتعدي(٢) بوزن «فَعَالِ» للدلالة على اسم الفعل ولا يكون إلا للأمر فتقول: «سماعِ الكلامَ» أي: اسمع الكلام، «فَهَامِ الدَّرْسَ» أي: افهم الدرس، كما قال شاعرهم:

هي الدنيا تقولُ بمِلْءِ فيها حَذَارِ حَذَارِ من بطش وفتكِ
فلا يغررْكم منِّي ابتسامٌ فقولي مضحكٌ والفعلُ مُبْكِ

ولم ترد القياسية في التنزيل تواترًا، وحمل بعضهم قراءة أبي حيوة: {وإن لك في الحياة أن تقول لا مَسَاسِ} [طه: ٩٧]، بوزن «فَعَالِ»(٣) عليها.

---

(١) انظر: الكامل في قواعد العربية ونحوها وصرفها، أ. د/ أحمد زكي صفوت، ط/ الحلبي، (٢/ ٢٤٤).

(٢) أي لا تأتي من اللازم فلا يقال: «مَوَاتِ»، و«هَلاكِ».

(٣) انظر: المحتسب، لابن جني (٢/ ٥٦، ٥٧).

تنبيهات:

أ- أسماء الأفعال كلها مبنية لا محل لها من الإعراب، وحركة بنائها حركة نطقها على اختلاف ما تنطقه العرب، فكثير منها فيه لغات فتتغير حركته، وبعضها يختلف نطقه تنوينًا وعدمه ففرق بين «صَهْ» و«صَهٍ» وسبق بيان ذلك في حدثينا عن أنواع التنوين.

ب- لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه، فلا يقال: «الِّلصَّ دراكِ» ولا «الكلامَ سَماعِ»، ومن ثَمَّ رَدَّ النحاة قول الكسائي في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] بأن كتاب منصوب باسم الفعل بعده والتقدير: الزموا كتاب الله، واختاروا نصبها بفعل محذوف يفسره اسم الفعل بعده، أو النصب على المصدرية بفعل محذوف والتقدير: كتب الله عليكم كتابًا، أي: فرضه فرضًا[(١)].

ج- من الكلمات التي اختلفوا في عدها اسم فعل من عدمه كلمة «بله» في الحديث القدسي: «**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأي ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، بله ما اطلعتم عليه**»[(٢)]، فقيل المعنى: دعوا ما اطلعتم عليه من نعيم الجنة وعرفتموه من لذاتها.

د- من أقوى العلامات التي تميز بها اسم الفعل المنقول دلالته على الطلب؛ لأنه بمعنى الأمر وللتأكد من ذلك ضع معناه محله، فإن صلح فهو اسم فعل وإلا فليس باسم فعل مثل: قوله ﷺ: «**عليكم بتقوى الله في السر والعلن**»[(٣)] أي:

---

(١) انظر: الدر المصون (٣/ ٦٤٨، ٦٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٠٢)، ومسلم (٢٨٢٤).

(٣) أخرجه بنحوه ابن ماجه (٤٢)، والحاكم (٨٥٤٥)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

الزموا تقوى الله، أما إذا قلت لأحد: «عليك الهَمّ والنكد» فلا يصح أن يقال: «الزم الهم والنكد»، إلا إذا كان لغرض بلاغي.

ثالثًا: الظروف المبنية دائمًا

١ - «حيث» ظرف زمان أو مكان مبني على الضم في محل نصب ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٤٩]، وتجر بحرف مِن ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٩] واجتمعتا في الآية السابقة، وهي ملازمة للإضافة فالجملة بعدها في محل جر، ومن ثَمَّ إذا وقعت بعدها «إنَّ» كُسرت؛ لأنها بداية كلام فيقال: حيث إنك ولا يقال: حيث أنك، وقد اجتمع معنى الظرفية الزمانية والمكانية في قوله ﷺ: «**اتق الله حيثما كنت**»[(١)] أي: في أي مكان كنت، أو في أي زمان كنت.

٢- «إذ» ظرف لما مَضَى من الزمان، مبني على السكون في محل نصب ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴾ [المدثر: ٣٣].

٣- «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون في محل نصب ﴿ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴾ [المزمل: ٣٤] والجمهور على منع تبادل الدلالة بينهما، والبعض أجاز إحلال «إذا» محل «إذ» والعكس، وَاسْتُشْكِلَ قولهُ تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩] لاجتماع ثلاث دوال مختلفة على الزمن «لن» للاستقبال، و«اليوم» للحال، و«إذ» لما مضى من الزمان[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٣٩٢)، والترمذي (١٩٨٧)، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) انظر كتابنا: أثر السياق (من ص٣٣٢ إلى ص٣٤٧).